وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

LARBI TEBESSI - TEBESSA UNIVERSITY
UNIVERSITE LARBI TEBESSI TEBESSA

الميدان: علوم انسانية واجتماعية
الشعبة: علوم انسانية
التخصص: تاريخ معاصر

سياسة موريس بابون في الجزائر 1954-1961

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر LMD في التاريخ المعاصر
دفعة 2019

إعداد الطالبة:
خديجة شرفي

إشراف الأستاذ:
فريد نصر الله

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ.د- بوبكر حفظ الله	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
أ- فريد نصر الله	أستاذ مساعد - أ-	مشرفا ومقررا
د- صالح عسول	أستاذ محاضر - ب-	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2018-2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله أولا وأبدا فعملا بقوله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"، ومنه أتقدم بجميل الشكر والعرفان، ووافر التقدير والامتنان إلى أستاذي المشرف "**فريد نصرالله**" الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة ولقد كان لي خير عون ،ورغم المصاعب التي واجهتني،إلا أنه أشرف على هذا العمل ولم يبخل علي ،فدمت لنا العون والسند، فلك مني أسمى عبارات التقدير والاحترام. كما اتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل اساتذة التاريخ الذين قدموا لنا الكثير طوال مشوارنا الجامعي خاصة الأستاذ الدكتور "**حفظ الله بوبكر**" أسأل الله أن يمن عليه بوافر العافية، والعيش الرغيد والعمر السعيد، والعمل الصالح والعلم النافع والرزق الواسع جزاك الله خير الجزاء، كما كنت لنا خير الناصح والسند والموجه والمرشد والمعاون، فلك مني أسمى عبارات التقدير والاحترام.

مقـــــــدمة

مقدمـــة:

اتبعت فرنسا العديد من السياسات أثناء احتلالها للجزائر ولعل أهم هذه السياسات التفقير والفرنسة وبالرغم من كل محاولاتها الفاشلة أمام الثورة الجزائرية التي كانت بالمرصاد حيث أنها ذات منطلق واضح من أنظمة وأهداف التي سعت دائما على تحقيقها في حيث أن الاحتلال الفرنسي المستبد قد مارس كل أشكال وأنواع السياسات من بينها سياسة موريس بابون التي جاء بها لقمع الثورة وإبادة الجزائريين بأبشع الطرق وهذا الأخير قد تم تعيينه من طرف الجنرال ديغول خلال الجمهورية الخامسة وقد ترك هذا الجلاد اثر كبير متمثل في المجزرة التي ارتكبها في حق العمال الجزائريين المهاجرين في 17 اكتوبر1961 وكانت جريمة شنعاء في حق الجزائريين.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:** جرائم موريس بابون أهم محطة في تاريخ الجزائر بصفة خاصة للشعب الجزائري وللجزائر عامة. اختلفت الجرائم الفرنسية في حق الجزائريين باختلاف أنواع التعذيب والقمع وهذه أهم الأسباب لدراسة الموضوع خاصة أن آثار تلك الجرائم في ذاكرة الشعب الجزائري وفي الأرشيف والكتب وقد تناولها جيل بعد جيل.

- قلة الدراسات حول هذا الموضوع سببه عدم إعطائه الاهتمام للدراسة دون التدقيق في الأحداث.

- الرغبة في دراسة الوقائع والأحداث لهذا الموضوع والتعرف عليه وإدراك الحقائق الغامضة والمعارف الخفية لكشف حقيقة فرنسا.

❖ **الإشكالية:** إلى أي مدى ساهمت جرائم موريس بابون الإجرامية في ترجمة السياسة الفرنسية اتجاه الثورة التحريرية خلال- .1962-1954 تندرج تحت الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- كيف كانت الأوضاع قبل قدوم موريس بابون؟

- من هو موريس بابون؟ أهم الجرائم التي قام بها؟
- فيما تتمثل أسباب وأهداف تلك الجرائم؟ -كيف كانت ردود الأفعال لتلك الجرائم ؟

❖ **المنهج المتتبع**: للإجابة على الإشكالية قد اتبعت المنهج التاريخي الوصفي من خلال سرد أهم الأحداث التاريخية المتسلسلة في الموضوع ,ووصف أهم الوقائع كما هي قائمة ,والأساليب التي استخدمها هذا السفاح موريس بابون في قتل الجزائريين وتعذيبهم من خلال هذه الجرائم . كما اتبعت المنهج التحليلي وذلك بغرض تحليل الأحداث من اجل الوصول إلى الحقيقة . -دراسة خطة البحث: تتكون هذه الدراسة من مقدمة، وأربعة فصول مع خاتمة وملاحق...

❖ **دراسة خطة البحث**: تتكون هذه الدراسة من مقدمة، وأربعة فصول مع خاتمة وملاحق تتصل بالدراسة، وقد خصصنا الفصل الأول مجالات معاملات فرنسا للجزائر قبل قدوم موريس بابون 1956-1961 في الجزائر لمحاولة إبراز الحالة التي كان يعيشها الشعب الجزائري في هذه الفترة،وإذا ما كانت الحالة التي يعيشونها سببا في وصولهم إلى هذه الجرائم التي ارتكبت في حقهم أم لا. أما الفصل الثاني، فقد حاولنا التعريف بموريس بابون وإعطاء صورة عنه،مع ذكر الأسباب التي دفعت به إلى ارتكاب هذه الجرائم الفادحة وذكرنا المظاهرات التي نظمتها جبهة التحرير الوطني حولها موريس بابون إلى إبادات جماعية وتبيين الاستراتيجيات التي قامت عليها هذه المظاهرات. أما في الفصل الثالث فقد تطرقت إلى أهم الأحداث والمظاهرات أثناء الثورة التحريرية الناتجة عن سياسة موريس بابون. وفي الفصل الرابع والأخير فقد خصصناه لتوضيح ردود الفعل المختلفة حول الجرائم، حيث بدأنا برد فعل الشعب الجزائري ثم الحكومة المؤقتة ثم رد فعل فرنسا. أما الخاتمة فهي بمثابة حوصلة للموضوع واستنتاجات حول هذه الجرائم التي تمثل صورة راسخة في ذهن كل جزائري وصفحة مطوية تركت بصمات واضحة لا تنسى.

❖ **دراسة المصادر والمراجع:** لقد اعتمدت على العديد من المصادر والمراجع المتنوعة وبالنسبة للمصادر فقد اعتمدت على كتاب"جرائم موريس بابون ضد المهاجرين

الجزائريين" لسعدي بزيان وأيضا إلى مجلة المجاهد التي زودتني بالكثير من المعلومات عن موريس بابون وأيضا كتاب حملة أكتوبر العقابية للاغتيال الجماعي باريس1961 لميشال لوفين وغيرها من المراجع.

- **الدراسات السابقة:** من خلال البحث في المصادر المتوفرة عن دراسات سابقة تطرقت إلى موضوع بحثنا لم نجد أي دراسة قد تناولته من أي جانب.
- **الصعوبات:** من بين أهم الصعوبات التي واجهتني هي أن الدراسات في هذا البحث قليلة وكل المعلومات التي وجدتها كانت قليلة وسطحية . وكذلك صعوبات شخصية ومرضية .

الفصـــــل الأول

إن الأمة التي لا تنظر إلى مستقبلها بعين الحاضر المحصنة بمآثر الماضي أمة محكوم عليها بالتبعية والاضمحلال، والجيل الذي يخطط مستقبل حياته من واقع الغير، هو جيل محكوم عليه بالفشل انطلاقا من كون الفكرة المستمدة من غير أصلها، فكرة مجتثة من أصولها.

ولما كان التاريخ سجل الأمم وحياة الشعوب والقلب النابض لمسيرة البشرية عبر دروب تطورها، والاسمنت الواقي من كل تفكك واضمحلال جهود أولئك الذين اخلصوا للوطن وللأمة ودفعوا النفس والنفيس من أجل الكرامة والحرية.

يصبح الحرص على مآثرهم والعناية بتاريخهم والسمو بسيرتهم واجب مقدس علينا جميعا من خلال السهر عليه وصيانة الذاكرة التاريخية من آفة النسيان، ولعل الوسيلة المؤدية إلى ذلك هي الحرص على تبليغ بطولاتهم وأمجادهم للأجيال اللاحقة والعاقبة.

وفي هذا الفصل سوف نرى الأوضاع العامة خلال الفترة الممتدة من 1956إلى 1962 معتمدين ثلاث مباحث

المبحث الأول: مجال التعامل السياسي.

المبحث الثاني: مجال التعامل الاقتصادي.

المبحث الثالث: مجال التعامل الاجتماعي.

المبحث الأول: مجال التعامل السياسي

منذ أن وطئت أقدام فرنسا الجزائر عام 1830م، وتمكنت من احتلالها بالقوة العسكرية، ظهر رد فعل قوي تمثل في مقاومة الشعب الجزائري للاحتلال الفرنسي عسكريا وسياسيا، وإ ن حاول البعض في كتاباتهم إرجاع المقاومة السياسية إلى فترة ما بين عامي 1919 و1954، فإن حقيقة هذه المقاومة تعود إلى المرحلة الأولى للاحتلال، وذلك ابتداء من عام 1830، قد آلت أوضاع الجزائر من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلى تحطيم البنية التحتية للمجتمع الجزائري من طرف الإدارة الاستعمارية، كان من الضروري تبلور النضال السياسي الجزائري في قوة المنظمة، مع مطلع القرن العشرين خاصة وأن العالم أقبل على حربين عالميتين إمبرياليتين، كان للجزائريين دور فعال فيهما[1].

هو الأمر الذي مكنهم من الاحتكاك بغيرهم من الشعوب الأخرى، وانعكس ذلك بالإيجاب عليهم، حيث تمكنوا من تنظيم أنفسهم، بعد أن تبلور لديهم الشعور القومي في شكل تنظيم سياسي كطرف بإمكانه مواجهة السياسة الاستعمارية ومحاربتها[2].

ومع تطور الظروف السياسية بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية، خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية، وأن السلطات الاستعمارية الفرنسية أنه من الضروري بالنسبة لها وحفاظا على مصالحها داخل الجزائر أن تنتهج سياسة تتماشى وظروفها الخاصة ومن منا كانت مسألة تفجير الثورة الجزائرية بالنسبة للشعب مسألة حياة أو موت، مبنية على إستراتيجية محكمة سطرها سلفا قادة الثورة مكنتهم من تجنب الوقوع في أخطاء بإمكان الاستعمار الفرنسي استغلالها للقضاء على المبادرة في المهد[3].

[1] مريم صغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954 -1962، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائري، 2010، ص ص13-14.
[2] محند آكلي بن يونس: سبع سنوات في قلب المعركة –حرب الجزائر في فرنسا54 -62، ترجمة: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2013، ص44.
[3] مريم صغير: المرجع السابق، ص17.

وفي عام 1956 وفي ظل أوضاع مزرية لتشديد الحصار العسكري والرقابة ونقص الأسلحة إلا أن الثورة التحريرية تمكنت من اجتياز هذه المصاعب وبرهنت على وجودها من خلال القيام بهجوم الشمال القسنطيني القوي في 20 أوت 1955 الذي قاده أحد أبطال الثورة الشهيد زيغود يوسف[1].

لقد كانت لهجومات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني نتائج إيجابية بالنسبة لمسيرة القضية الجزائرية والثورة، وهذا ما جعل السلطات الفرنسية تحس بعمق شعبية الثورة وقوتها، خاصة وأن الهجوم في حد ذاته شهد في المرحلة ثانية وهي مرحلة التنظيم والشمولية ما بين 1956و1958، وهي المرحلة التي زادت من انتشار صدى الثورة الجزائرية عالميا وكسرت القوقعة التي حاولت فرنسا أن تضعها فيها، وبالتالي دفعت بالعديد من الدول إلى مراجعة موافقتها تجاه القضية الجزائرية، ورأت من الضروري طرحها على هيئة الأمم المتحدة على اعتبار أنها مشكلة دولية[2].

وهكذا تكون الثورة التحريرية قد خطت خطوة عملاقة، انطلاقا من مؤتمر الصومام الذي انعقد في 20 أوت 1956، والذي اعتبر من –الوجهة النظرية- الخط المنهجي – الايديولوجي- للثورة، كما اعتبر –من الوجهة العلمية- أساس التنظيم لبناء الكيان الجزائري فوق أرض الوطن الجزائرية وقد عالج منهج الصومام بصراحة الثوار وإخلاص الأحرار، كل ما فعلوه وما يجب عليهم أن يفعلوه. فكان المنهج تعبيرا صادقا ووثيقة تاريخية عكست كل المواقف التي جابتها الثورة من خلال تلك المرحلة[3].

لقد ثار ظهور منهج الصومام السلطات الاستعمارية الفرنسية التي كانت تتعامل مع الثورة من تلك المرحلة بأنها حدث داخلي من اختصاص السلطات الفرنسية وظهر بوضوح أن إرادة الثوار وأهدافهم هي أبعد بكثير مما كانت تتصوره، وانصب غضب الاستعمار على ذلك المنزل المتواضع في الجبال فتم توجيه حملة كان من أحد أهدافها

[1] محند آكلي بن يونس: المرجع السابق، ص45.
[2] مريم صغير: المرجع السابق، ص32.
[3] بسام العسلي: الثورة الجزائرية، دار طلاس، طبعة خاصة الجزائر، 2010، ص227.

إزالة القاعدة المادية للمقر الذ ي تم فيه اتخاذ القرار التاريخي (المنهج) وانتصرت الثورة (على أساس مؤتمر الصومام) وارتفع العلم الجزائري، وأعيد تشييد رمز لذلك المكان الخالد، ونسيت السلطات الاستعمارية أن أهمية مقررات مؤتمر الصومام لا تعتمد على الوجود المادي لذلك المكان المتواضع الذي تم فيه وضع المنهج التاريخي، وأن الأهمية لتلك الأصالة الثورية التي تم التعبير عنها لما حمل اسم (منهج الصومام)، واستطاعت هذه الأصالة أن تنتصر وأن تعيد للقاعدة رمزها المادي الذي سيبقى خالدا مع خلود الجزائر الحرة[1].

وعلى ضوء الظرفية الأوسع المتمثلة في حرب الاستقلال الجزائرية، في نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد مئة وخمسة عشرة سنة من الاحتلال الاستعماري، استخفت حكومات الجمهورية الرابعة والنخب الأوروبية المهيضة في الجزائر، بالفرصة التي أتيحت لها للقيام بإصلاحات عميقة[2]، تسمح بتحقيق القدر الأدنى من الإدماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للسكان المحليين –شعب تعداده يقارب 9ملايين ساكن، مسخرين للاستغلال والهيمنة العرقية التي مارستها أقلية أقل عددا بتسع مرات –بدلا من ذلك فقد اختار المعمرون الأوروبيون (أو الأقدام السوداء) تعزيز مكانة الامتياز التي يستغلونها عن طريق إرساء نظام واسع من التزوير الانتخابي ومن القمع المشرع ومن التجنيد العسكري، تسبب هذا الخيار ضرورة في نشأة ظروف ملائمة لانتشار المشاعر الوطنية الاستقلالية، داخل جموع الفلاحين الفقيرة، وفي أوساط المهاجرين الجزائريين، الفقراء والأميين[3].

منذ بداية حرب الاستقلال، بعد انتفاضة 1نوفمبر 1954، أولت الحكومة الفرنسية ظهرها لكل حل سياسي متفاوض عليه، كان من الممكن أن يقضي إلى انتقال سلمي، نسبيا، محو الاستلال كما كان عليه الحال في المغرب وفي تونس، بدلا من ذلك وقع

[1] بسام العسلي: المرجع السابق، ص 228.

[2] جيم موس، نيل ماك ماستر: باريس 1961، الجزائريون إرهاب الدولة والذاكرة، ترجمة: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص15.

[3] جيم موس، نيل ماك ماستر، نفسه، ص16.

الخيار على ممارسة سياسة قمع عسكري، أقحمت فرنسا في إحدى أطول حروب التخلص من الاستعمار وأكثرها دموية، وهذا بالرغم من أن انسحاب الدول الأوروبية من إمبراطورياتها، قد تحقق منذ 1945، في حالات كثيرة بكيفية منظمة نسبيا، وعلى العكس من ذلك، ففي الأماكن حيث تعيش مجموعات استيطانية هامة، كانت تفرض عليها حقيقة مفادها :" الحقيبة أو التابوت" فاندفع الأوروبيون لخوض سياسة قمع همجية دفاعا عن هيمنتهم العرقية المؤسسة بإحكام "كينيا، الجزائر، روديسا الجنوبية، أنغولا، الموزمبيق، إفريقيا الجنوبية" والأمر المأساوي بالنسبة للجزائر، هو أن الحكومة الاشتراكية التي ترأسها غي مولي، المستسلمة لضغط الجناح اليميني الاستيطاني، قد اختارت في فيفري 1956 الماضي بحزم في خيار "حل" مسلح يوم 16 مارس دعي المجلس الوطني للمصادقة على قانون " السلطات الخاصة" يخول للحكومة أن توكل للجنرالات سلطات الدولة المدنية والعسكرية في الجزائر هكذا[1]، تم إحداث وضعية خطيرة، تحمل الجيش بموجبها على استقلالية معتبرة تجاه باريس، فصار في وسعه دون رقابة في الواقع، أن يخوض سياسة عنف في نطاق واسع ضد السكان الجزائريين (قنبلة بالنبالم، هدم القرى، حشر الجموع في المعتقلات، تعذيب منهجي، قتل وحشي، الإعدام دون محاكمة)، كما مكن ذلك أيضا من إقامة أرضية سلطة سياسية، كان في وسع الجيش أن يستعملها عند الضرورة مكن اجل تهديد الحكومة.

وتبقى مساهمة المهاجرين الجزائريين في حرب الجزائر بالأراضي الفرنسية[2] شبه مجهولة لدى الأجيال الشابة على وجه الخصوص بل نرى بالإضافة إلى هذا البعض يشوهون تاريخ هذا الكفاح ويقللون من أهميته ويروجون إلى أقوال وتصريحات مفرضة لا تليق بالوطنيين الذين عاشوا إبان الثورة في المنفى وقد ذهب البعض الآخر إلى حد القول أن أولئك المناضلين في المهجر إنما كانوا يتنزهون في مدن فرنسا ويعيشون حياة الترفه بينما كان إخوانهم يواجهون قمع ووحشية الاستعمار بأرض الجزائر[3].

[1] جيم موس: نيل ماك ماستر، المرجع السابق، ص16.
[2] محند آكلي بو يونس: المرجع السابق، ص09.
[3] نفس المرجع ، ص09.

لما اندلعت حرب التحرير في الجزائر أحس العديد من أفراد جاليتنا بالأسى كونهم لا يستطيعون المشاركة فيها فهم بعيدون عن موطنهم وهذا الشعور (وجدناه منتشرا لدى معظم المهاجرين الجزائريين فقد لاحظ "محند آكلي بن يونس"* شخصيا لاسيما بحي سانت دوني إذ العديد من سكان هذا الحي الجزائريين أرادوا أن يتطوعوا للالتحاق بصفو جيش التحرير الوطني وحمل لسلاح لمحاربة المستعمر، لم تأخذ جبهة التحرير الوطني هذا التوجه بعين الاعتبار طالما بقي غير منظم لكن ذلك لم يمنع من تنقل المتطوعين إلى الجزائر للمشاركة في الثورة المسلحة[1].

كان يجب انتظار سنة 1957 لما زادت جماعات الحركة الوطنية الجزائرية من مضاعفة اعتداءاتها حتى رأت قيادة جبهة التحرير الوطني بضرورة وضع الأساليب والوسائل الكفيلة بالرد على المطالبين فقد بات من غير المقبول ترك هؤلاء يستمرون في اعتداءاتهم الدموية واغتيال مناضلينا هكذا دون رد وكان أفراد جاليتنا يطالبون بالرد بقوة حتى لا نقول الانتقام لهم ولم يرضوا بأن تبقى جبهة التحرير الوطني هكذا لا تتحرك إزاء هذه الاعتداءات فمن المنطلق قمنا بتشكيل ما سميناه وقتها ب"الجماعات المسلحة" أو "جماعات الصدام القتالية"*.

حاولت الجنرالات الفرنسية في الجزائر، ثلاث مرات، بدعم من المعمرين، القيان بانقلاب عسكري، والانقلاب الأول في 13 ماي 1958، هو الوحيد الذي تم بإحكام، ونظرا لوقوع تلك الأحداث في منتصف حرب دامت ثمانية أعوام، فقد شكلت منعطفا تأسيسيا، إذ تسبب: في انهيار الجمهورية الرابعة، وسمحت لـ: ديغول بالعودة إلى السلطة، وأفضت إلى إنشاء النظام السياسي والدستوري للجمهورية الخامسة الحالية، إذن جرت الأحداث التي تشكل موضوع هذا الكتاب، أي القمع العنيف في 17 أكتوبر

* محند آكلي بن يونس: أحد أبرز الشخصيات التي بإمكانها الحديث عن العمل الذي قام به مناضلوا فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني بأرض المستعمر، ومن بين أجدر ممثلي هذا الجيش من المناضلين الذين استطاعوا نقل الحرب إلى أرض المستعمر نفسه، لم يكن عمره يتجاوز 18 سنة يوم اندلعت الثورة والتحق بوالده بضواحي باريس ببلدية سانت دوني بالتحديد حيث ينظم مباشرة إلى صفوف جبهة التحرير الوطني.

[1] محند آكلي بو يونس: المرجع السابق، ص10.

* جماعات الصدام القتالية: هي عبارة عن خلايا صغيرة تتكون من ثلاثة إلى أربعة أفراد أو أكثر، كل جماعة تنشط تحت إمرة قائد الناحية الذي تتلقى منه التعليمات من جهة وتفيده بتقاريرها من جهة أخرى.

1961، تحت سلطة النظام الدوغولي، غير بعيد في قصر الإليزي، عن إقامة الوزير الأول، عن مقرات مختلف الوزارات، عن المجلس الوطني ومجلس الشيوخ، فلا يمكن فهم ذلك كله، دون قيان بتحليل سياسة ونوايا الجنرال دوغول، أثناء النصف الثاني من حرب الاستقلال الجزائرية، ماي 1958 إلى مارس 1962 [1].

يزال المؤرخون منقسمين في تأويل السياسة الجزائرية المتبعة من قبل الجنرال دوغول، صحيح أن ميوله إلى التكتم وإ لى انتهاج غموض خفي جدا، يأذن ببروز نظريات يعتبر انسجامها أشبه تمام بتقارضها الجوهري والتأويل الأكثر تقبلا لدى المؤرخين الفرنسيين، هو ان دوغول كان يعتقد قبل ويعد عودته إلى السلطة، أنه لا مناص من الاستقلال بشكل من الأشكال ويعتقد في نفس الوقت بأنه من مصلحة فرنسا أن تخلص نفسها من المستنقع الاستعماري لكي تخصص طاقتها ومواردها للمجموعة الاقتصادية الأوروبية[2] لبناء دفاع وطني عصري مزود بقوة نووية مستقلة، غير أنه لم يكن في وسعه المضي في هذا المنهج، إلا بحذر شديد، إن رام النجاة من انقلاب قد يتسبب فيه تحالف العسكر مع المعمرين في الجزائر، وكانوا يتحكمون وقتها في قوات مسلحة وسياسية معتبرة، كان على الجنرال ان يبرهن وقتها على براعة متناهية، لكي يستعيد تحكم الدولة في أزمة الإدارة الجزائرية، بتعيين رجال موالين له، "دولوفري، جوكس، موزان" في المناصب الأساسية، وبعزل أو استبدال تدريجي للأخطر منهم سياسيا " ماسو، شال صالان" وقد شكل خطا به يوم 16 سبتمبر 1959" الذي فتح الطريق لتقرير المصير، منعطفا سياسيا كبيرا، أخيرا، في سنتي 1961 1960-، قام دوغول ببعض الانفتاح صوب جبهة التحرير الوطني، تحضيرا لأرضية المفاوضات، تمثل في تقليص الممارسات الأكثر غلظة من قبل الجيش "التعذيب، القتل العشوائي" وبإخلاء محتشدات الحبس، وبالدعوة إلى وقف لإطلاق النار من جانب واحد[3].

[1] جيم موس: نيل ماك ماستر، المرجع السابق، ص ص- 16-17.
[2] مريم صغير: المرجع السابق، ص ص27-28.
[3] محند آكلي بن يونس: المرجع السابق، ص56.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية

لا يمكن فهم أصول الثورة التحريرية دون الوقوف على الوضع الاقتصادي الذي كان يعيشه الجزائريون، فسياسة الاغتصاب والاستغلال والمصادرة والاستعانة على الموارد الجزائرية الزراعية والصناعية، حولت شرائح المجتمع إلى أدوات مسخرة لخدمة الاقتصاد الفرنسي الرأسمالي المنهار بعد الحرب العالمية الثانية من خلال تحالف أقلية من المستوطنين الجشعين، مدعمين من قبل مجموعة من الشركات والمؤسسات المالية الفرنسية والعالمية وبإدارة تملك كل وسائل القمع والقهر لتنفيذ رغباتها وحماية امتيازاتها ولو على حساب إفقار وتجويع وإبادة الجزائريين، وبالعودة إلى أدبيات الحركة الوطنية وما تركه الفرنسيون من دراسات وإحصائيات وتقارير تستشرف طبيعة المعاناة التي كان يعيشها الفرد الجزائري في ظل الواقع الاستعماري في تلك الحقبة التاريخية من جراء تردي وتدهور الأوضاع الاقتصادية[1].

وقبل استعراض ملامح بعض الأنشطة الاقتصادية، علينا ان نشير ان النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في الجزائر كان خاضعا في تطوره إلى النظام السياسي، فالدولة تلعب دورا أساسيا في سير هذا النظام ودعمه والدفاع عنه، فهي التي تشرف على انتزاع الأراضي وتقسيمها وتوزيعها على المستوطنين وهي التي تمدهم بالقروض والمساعدات زيادة على أنها هي التي قامت بإرساء القاعدة الضرورية لبناء الاقتصاد الاستعماري وباتخاذ كل الإجراءات التي تستجيب لمصالح المستوطنين[2].

كان الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على الزراعة، هو أكثر الأنشطة استقطابا لشرائع المجتمع الجزائري من بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى وحسب الإحصائيات، فإن الزراعة كانت تؤمن حياة حوالي 95% من الجزائريين[3]، ولأهمية هذا النشاط، فقد كان عرضة لسلسلة طويلة من القوانين والمراسيم والإجراءات القمعية والزجرية من قبل

[1] غربي الغالي: فرسنا والثورة الجزائرية 1954-1958، دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص40.
[2] وزارة المجاهدين: من يوميات الثورة الجزائرية 1954-1962، حقوق التأليف والنشر، المتحف الوطني للمجاهد، 1999، ص130.
[3] غربي الغالي: المرجع السابق، ص48.

الإدارة الاستعمارية لتدجين الشعب الجزائري، ولما كانت الأرض في المجتمع الجزائري لها دلالات دينية وأخلاقية لهذا استخدمت في أغلب الأحيان لكسير إرادة الجزائريين في المقاومة ورفضت الوجود الفرنسي من خلال مصادرتها والاستيلاء عليها، ومن ثمة تحويلها إلى مستودع لمتمولي ومجرمي أوروبا[1] فلا غرابة إذن أن ينصب اهتمام فرنسا على القطاع الزراعي في فترة اختلالها للجزائر، وإ لى وضع سياسة زراعية تستهدف إعادة بناء الزراعة الجزائرية وصبها في قالب جديد يخرجها من زراعية وطنية تستجيب لمتطلبات السوق الداخلية إلى زراعة تلبي احتياجات فرنسا نفسها ومكملة للسوق الفرنسي[2] وصل مجموع الملكيات المسجلة زراعية أو غير زراعية إلى حدود 10 ملايين هكتار منها 2720000 هكتار ملكا للأوروبيين، موزعة على 25000 مالك، والباقي أي 07 ملايين هكتار تشكل 72% من الأراضي الصالحة للزراعة فكانت بحوزة الجزائريين، وهي في مناطق قليلة العضوية وقليلة الإنتاج وبعضها في الغابات ومعظمها إما في الهضاب العليا أو في المناطق الجبلية وكذلك في المناطق الصحراوية، فنجد مثلا أن معدل إنتاج الهكتار الواحد في الأراضي التابعة للمستوطنين من مادة القمح يصل إلى 8.7 كنتال مقابل 4.9 كنتال في الأراضي التي يملكها الجزائريون، ورغم أهمية مادة القمح كماد إستراتيجية يعتمد عليها الجزائريون إلا أن المستوطنين فضلوا عليها زراعة الكروم لما تدره من أرباح وفيرة وأصبحت هذه الزراعة تقضي 400ألف هكتار، مما أهل الجزائر لتبوء المكانة الرابعة عالميا في إنتاج الخمور.

رغم ما أدخله الفرنسيون من تقنيات حديثة في ميدان الفلاحة وتحسين أساليبها إلا أن وضعية الفلاحة الجزائرية بقيت راكدة ومتخلفة مما زاد في بؤس وشقاء الفلاحين الجزائريين، هذا الوضع الكارثي الذي وصلت إليه الزراعة في الجزائر، دفع بهذه السلطات إلى انتهاج سياسة جديدة تعتمد على تأسيس هيئة فلاحية مهمتها تقديم التوجيه والإرشاد ألفلاحي والقروض ومختلف أنواع الدعم، فظهرت الشركة الأهلية للاحتياط (سيب) والشركة الزراعية للاحتياط (ساب)، إلا أن الفلاحين الجزائريين قاطعوها

[1] غربي الغالي: المرجع السابق ص51.
[2] جيم موس: نيل ماك ماستر: المرجع السابق، ص18.

باعتبارها أسلوبا جديدا القصد منه إيجاد طرق جديدة للحصول على ضرائب جديدة وإرهاق الفلاحين الجزائريين بالديون وبالتالي دفعهم إلى بيع أراضيهم إلى المستوطنين وفي حقيقة الأمر، فإن السلطات الفرنسية كانت تهدف من وراء هذه المؤسسات دخول الوسط الفلاحي ومراقبته ليس أكثر، فكانت النتيجة التي ترتبت على السياسة الزراعية الفرنسية، مركزة رؤوس الأموال بدرجة أكبر بأيدي الملاكين العقاريين الكبار المرابين، وإ فقار جموع الفلاحين من الجزائريين الذين لا حول لهم ولا قوة[1]، ومن صور السياسة الزراعية الفرنسية أن السلطات الاستعمارية راحت توفر كل التسهيلات اللازمة لإنجاح مشاريع المستوطنين وذلك بإنشائها لمصارف محلية في المناطق الزراعية من اجل تنمية الزراعة وتشجيع الفلاحين الأوروبيين، وفي هذا السياق شكلت جمعيات تعاونية فلاحية راح أصحابها يقترضون من هذه المصارف جميع ما يحتاجونه بتحسين الأجهزة التي تلزمهم للإنتاج وكان اتصالهم بنوابهم والإعانات التي تقدمها لهم فرنسا من أكبر الأسباب التي ساعدتهم في التغلب على المصاعب التي تتعرض لها الزراعة في الجزائر[2] أما الفلاحون الجزائريون فقد تركوا لمصيرهم وأحجمت هذه السلطات على التدخل لإنقاذهم من جشع واستغلال المرابين، مما جعل في بؤسهم وخرابهم، فقد ظلت المصارف الزراعية والبنوك مغلقة في وجوههم ولم تبدر من الحكومة الفرنسية أية بادرة لإعانتهم ففي إحصائية فرنسية لسنة 1952 جاءت أن هناك 14.082 مستوطن مزارع تلقى من هذه المؤسسات الآنفة الذكر قروضا مالية لا تقل عن 12.300مليون فرنك في المقابل تلقى 8.401 فلاح جزائري قروضا لا تتجاوز 2.300 فرنك فرنسي[3] هذه السياسة هي التي مكنت المستوطنين من الاستيلاء على أغلب الأراضي الزراعية الخصبة في الجزائر وطرد أصحابها أو إرغامهم على التنازل عنها، ومن ثمة تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري وتعريض أفرادها للجوع والفقر، ليتسنى للاستعمار الفرنسي أن ينمو ويزدهر ويبدو وفي الحالة الرائقة التي هو عليها في الوقت الحاضر

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص545.

[2] غربي الغالي: المرجع السابق، ص70.

[3] المرجع نفسه، ص71.

فكما أشار أحد الفرنسيين " فإن الاستعمار هو صاحب المقام الأول وأن نمو الجزائر تم بواسطة الاستعمار الذي أصبح المركز الأساسي الذي يربت طبه كل شي ارتباطا وثيقا، وكأمثلة عن التدهور الذي وصل إليه الفلاح الجزائري، فقد وصل دخله سنة 154 إلى 17.961 فرنك مقابل 800000فرنك للمستوطن الفرنسي، وقد فسر أحد غلاة الاستعمار الفرنسي تدهور وضعية الفلاح الجزائري، في تقريره :" إن العربي لم يتطور إلا قليلا، لقد ظل متعلقا بتقاليده وبحلقه الصغير ذي الإنتاج الضعيف قانعا بحياة بائسة، فهكذا كان يعيش أجدادهم وهم راضون عن أنفسهم باقتناء أثر أسلافهم، فهم في أغلبيتهم لا يبذلون أي جهد ليغيروا ما هم عليه، مسلمين أمرهم الله ولسان حالهم يقول[1]: "إن أبناءنا سيكونون مثلنا" وما يمكن استنتاجه مما سبق أن تمركز الملكية بيد الأقلية الأوروبية، واستخدام المكتبة المكثفة واستعمال البيد العاملة الأجيرة، وتوجيه الإنتاج من أجل السوق الخارجية كان وراء ظهور قطاع رأسمالي زراعي استغلالي، أصبح يتحكم بدوره في إعادة بناء المجتمع الجزائري على أساس علاقات رأسمالية، مما سمح بظهور فئات اجتماعية جديدة من البرجوازية العقارية الكبرى والمتوسطة وطبقة عريضة من الفلاحين الكادحين.

وكانت مساحة الجزائريين في الأنشطة الاقتصادية الأخرى ضعيفة بل منعدمة إذا لم نقل أن جلها مقتصر على العنصر الأوروبي – وخاصة أن الإمكانيات المادية التي تتطلبها هذه الأنشطة لم تكن متاحة لدى التجار والصناع الجزائريين[2].

[1] محند آكلي بن يونس: المرجع السابق، ص58.
[2] غربي الغالي: المرجع السابق، ص72.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية.

لقد كان لسياسة فرنسا الاقتصادية المدمرة أبعاد خطيرة تمثلت في وجود حوالي مليون جزائري بدون عمل ولا مورد مالي منهم حوالي 800000 في الأرياف و100000 تقطن الأحياء القصديرية على موانئ المدن والبقية أي 100000 في فرنسا، بل هناك من أوصل عدد البطالين إلى 1500.000 بطال، وأمام التزايد المطرد لعدد السكان والذي وصل إلى 40.6في 1000، فقد عجزت السياسات الاقتصادية الفرنسية على توفير فرص العمل وتشجيع الاستثمارات المحلية لتحسين معيشة الجزائريين فالإحصائيات الفرنسية تشير أن 92% من القروض المالية المخصصة لتدعيم الصناعات الخفيفة وجهت إلى 65000مؤسسة فرنسية حيث تلقت من وراءها خوالي 375مليار فرنك بينما نجد أن 100.000 مؤسسة جزائرية تلقت 33مليار فرنك فقط، وبالعودة إلى الاعتمادات المالية المخصصة من قبل الحكومة الفرنسية لمحاربة البطالة[1]، فلم تتجاوز 400مليون فرنك فرنسي، أدت هذه السياسة إلى تحويل سكان المدن إلى أجراء وصل عددهم نحو 253000 أجير ومن أصناف المعاناة التي كان يعانيها الجزائريون الوضع الصحي المتردي الذي كانوا عرضة له من جراء انعدام الرعاية الصحية اللهم إلا في التجمعات الحضرية التي فيها كثافة سكانية أوروبية مثل مدينة الجزائر ووهران وقسنطينة التي بوجد بها حوالي 1145طبيب، أما في الجزائر فلا يوجد بها سوى 350 طبيب، أي 6 أطباء إلى 8 أطباء لكل 100000 نسمة، زيادة على 37 طبيب عسكري لمناطق الجنوب، أما المستشفيات فعددها كان قليل حوالي 149 مستشفى بالإضافة إلى قدم مبانيها واهترائها[2]، فإنما كانت تعاني من قلة الأجهزة الطبية والأسرة والأطباء والممرضين وخاصة تلك المتواجدة في المناطق الداخلية[3]، أمام هذه الوضعية لم تجد الأغلبية من الجزائريين سوى الالتجاء إلى الوسائل التقليدية لمعالجة مرضاهم والتخفيف من آلامهم، وللتدليل على تردي الوضع الصحي في الجزائر نشر أن

[1] بسام العسلي: المرجع السابق، ص240.
[2] وزارة المجاهدين: من يوميات الثورة، المرجع السابق، ص135.
[3] بسام العسلي: المرجع السابق، ص240.

نصف الأطفال الجزائريين تحت الخمس سنوات كانوا يموتون من جراء انعدام الرعاية الصحية وتدهور الوضع الاقتصادي لعائلاتهم، وهكذا فإن حالة الفر المدقع التي عانى منها الشعب الجزائري بمختلف فئاته الاجتماعية مردها إلى الاختلال الحاصل بين التزايد السكاني والتناقص في الإمكانيات المادية، في ظل اللامبالاة والتجاهل للإدارة الفرنسية التام للوضع المأساوي للسكان، فصلا عن عجزها أمام ضغوطات الأقلية الأوروبية من المستوطنين في اقتراح الحلول المناسبة ووضعها موضع التنفيذ[1].

أما عن الوضع الثقافي في الجزائر، فقد كان متدنيا بسبب سياسة الحرمان واللامساواة التي طبقت من طرف الإدارة الاستعمارية لمنع الجزائريين من التعليم، لاعتقاد هذه الإدارة بأن التعليم يخلق الوعي واليقظة ومقاومة الاحتلال والمطالبة بالحقوق السياسية.

كان المستوطنون من أشد المعارضين لتحسين الوضعية التعليمية عند الجزائريين وسعوا دائما ومن خلال نوابهم ولجانهم التخفيض من الاعتمادات المالية الموجهة لتعليم الأهالي متذرعين بقلة الأموال[2] ويقرون أنه من الجنون التفكير في تعليم وتكوين الأهالي ومنحهم شهادات تمكنهم من الشعور بالكرامة وتعمق فيهم روح التمرد والثورة، وفي هذا السياق تعرضت سياسة الإدارة الفرنسية المحتشمة الرامية لإدخال فدرالية رؤساء البلديات التي أصرت على تطوير برنامج التكوين دون توسيعه ليشمل الجزائريين[3].

تتجلى السياسة التعليمية الفرنسية في التعاون الفاضح والصارخ في حملة الشهادات العالية المتخرجين من الجامعة الجزائرية من أطباء وصيادلة وأطباء أسنان، فقد كان عدد المتخرجين من الفرنسيين 2922 أما الجزائريين فكان 117 وكيف لا؟ وأن الإحصاءات الفرنسية تؤكد أن نسبة الطلبة في الوسط الأوربي كانت 01لكل 227 ساكنا أما بالنسبة للجزائريين فهي لا تتجاوز 01 لكل 15341 ساكنا، وهذا الأمر أدى إلى أن يكون الأوروبيون يمثلون 96% من الأطباء من مجموع 1896 طبيب و94% من الصيادلة

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص547.
[2] مريم صغير: المرجع السابق، ص50.
[3] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص549.

البالغ عددهم 654صيدلي، و 98% من أطباء الأسنان من مجموع 489 طبيب وأما في القطاع غير الزراعي فإن الأوروبيون يمثلون 92.8% من الإطارات العليا والمثقفة و 82.6% من الفنيين و 82.4% من موظفي الإدارات المختلفة[1] أما الجانب الجزائري فكان يمثل 95 % من العمال اليوميين و 68% من العمال قليلي الاختصاص و 17% من الفنيين من الإطارات العليا، أما في التعليم الثانوي، فقد كان عدد الطلاب الجزائريين في سنة 1957 في49 ثانوية بالجزائر حوالي 538 طالبا مقابل 34468 طالبا أوروبيا، أما في التعليم الابتدائي فإن حوالي 2400000 طفلا جزائريا كانوا محرومين من التعليم لا يعرفون القراءة والكتابة وأن 19% فقط من الأطفال الجزائريين المسلمين يزاولون دراستهم في مدارس تعرف أقسامها اكتظاظا كبيرا يصل إلى 50 طفلا في القسم الواحد ولا تتوفر حتى على أدنى شروط الدراسة من تجهيزات ورعاية صحية ومتابعة بيداغوجية، وقد حذرت التقارير الفرنسية الصادرة عن المؤسسات التعليمية ونقابات التعليم وأولياء التلاميذ من الكوارث المحدقة بوضعية تعليم الأهالي، إذا لم تسارع السلطات الاستعمارية لإيجاد الحلول ويمكن إرجاع تدهور وضعية التعليم الأهلي في الجزائر للامبالاة والإهمال المقصود من الإدارة الاستعمارية ليس فقط لقطاع التعليم وإ نما لكل القطاعات الحيوية التي تحسن من وضعية الجزائريين[2].

[1] وزارة المجاهدين: من يوميات الثورة، المرجع السابق، ص137.
[2] مريم صغير: المرجع السابق، ص53.

الفصل الثـــاني

لقد كان 17 أكتوبر 1961 يوما وتاريخا مهما في حياة الجالية الجزائرية في فرنسا، إذ عبرت فيه عن وجودها ورفضها التام والقطعي للعنصرية وأعمال القمع المسلطة عليها من طرف أجهزة الاستنطاق والتعذيب الفرنسية والمدعمة بأعوانها من الحركة *الذين تفننوا في تعذيب العمال الجزائريين في المهجر، وقد جيء بهم من الجزائر بواسطة موريس بابون محافظ شرطة باريس وضواحيها[1].

لقد كانت نقابة الشرطة الفرنسية تعيش تذمرا بسبب اغتيال عدد من أعوانها من طرف الفدائيين الجزائريين بتاريخ 25 أوت 1958، فقررت أوساط في الوزارة الداخلية الفرنسية بما فيها مسؤولوا الشرطة باتخاذ إجراءات قاسية وتعسفية من التنظيم السري للعمال الجزائريين الممثل في اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا التي وجهت لها كل التهم لشل حركتها وبالتالي فصلها عن التنظيم في الجزائر وهو ما جعل موريس بابون يصدر قراراته التعسفية والتي تتلخص في إصدار مرسوم يحمل رقم 16/13 وينص على حضر التجول في شوارع باريس ليلا ابتداء من الساعة الثامنة والنصف إلى الخامسة صباحا وفرض ذلك على المطاعم والمقاهي الخاصة بالجزائريين[2]، وهو ما دفع بفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا إلى عقد اجتماع في كولونيا يومم 01 أكتوبر 1961 وتم الاتفاق على تنظيم مظاهرة سلمية يوم 17 أكتوبر 1961 للتنديد بهذا المرسوم العنصري وبعد الاجتماع بعثت التقارير إلى كافة مسؤولي اتحادية فرنسا للإعلام.

ولدراسة أكثر تفصيلا لهذا الفصل قُسّم إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: التعريف بموريس بابون.

المبحث الثاني: أهم جرائم موريس بابون.

المبحث الثالث: مجزرة 17 أكتوبر.

[1] وزارة المجاهدين: ملحقة المتحف الوطني للمجاهد، إحياء الذكرى الثالثة وأربعون لليوم الوطني للهجرة، ص02.
[2] تورغي رحماء، جرائم القتل الجماعي للاستعمار الفرنسي في الجزائر خلال الثورة 1954 -1962، 2007-2008، ص76.

المبحث الأول: التعريف بموريس بابون.

ولد موريس بابون في 1910، كان ابنا لموثق، عرف نجاحا متأخرا باعتباره صانعا لقارورات الشامبانيا في مدينة رامس، وباعتباره رئيسا للمجلس العام لمنظمة سين ومارن، زاول بابون دراسات في الحقوق، في علم النفس، وفي العلوم السياسية والمالية العمومية بجامعة سوربون، قبل الالتحاق بوزارة الداخلية سنة 1935 وظيفة عرف فيها ترقية في رتب سلك المحافظة، بفضل نظام الولاء الذي ميز الحزب الراديكالي، وبصفة أخص بفضل الدعم المقدم له من قبل موريس ساباتي[1]، وكان من 1936 إلى 1938 ملحقا بمكتبي وكيل وزارة الدولة للعلاقات الخارجية ورئاسة المجلس، وفي ظل الاحتلال من جوان 1942 إلى أوت 1944 كان أمينا عاما بولاية الـ"جيروند" La Gironde. وهو ما أدى إلى اتهامه بجريمة ضد الإنسانية بسبب سلوكه اتجاه السجناء اليهود والحكم عليه في 2 أفريل 1998 بالسجن عشر سنوات مع الأشغال الشاقة[2]، بعدما صار بابون إنسان مشهور بسبب الدور الرئيسي الذي لعبه في توقيف وإ جلاء يهود بوردو بعد التحرير، عين واليا ثم في 1945، مكلفا بنيابة مديرية الجزائرية في وزارة الداخلية بعد ذلك أصبح مدير مكتب سكرتير الدولة الداخلية ثم والي كورسيكا ثم والي قسنطينة، ثم أمينا عاما للانتداب بالمغرب، ثم مفتشا عاما للإدارة في مهمة استثنائية بقسنطينة حيث نسق عمل عدة ولاة، وفي هذا المنصب تقلم كما يقول هو " كيفية التعرف على طرق الحرب التخريبية"[3].

في مارس 1958 عينه وزير الداخلية روجيه فراي، رئيس شرطة باريس وحدد له مهمة أساسية تتمثل في القضاء على تأثير ب.ت.و وعلى العمال الجزائريين الذين كان عددهم كبيرا في مقاطعة "السين" (باريس وضواحيها)[4].

---

[1] جيم هوس، نيل ماك ماستر: المرجع السابق، ص60.

[2] ميشيل لوفين: حملة أكتوبر العقابية، اغتيال جماعي، باريس في 1961، ترجمة عبد القادر بوزيدة، دار القصبة للنشر،2013، ص33.

[3] جيم هوس نيل ماك ماستر: المرجع السابق، ص61.

[4] المرجع نفسه، ص62.

قام رئيس الشرطة الجديد أولا بتأسيس مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية، وهي عبارة عن قيادة تكتيكية مستقة، تضم مختصين من الشرطة البلدية والشرطة القضائية والاستعلامات العامة، وكانت هذه المصلحة مكلفة بالدرجة الأولى بالأعمال الوضعية، مهمتها تفكيك ما سمي بالمنظمة السياسية، الإدارية التابعة لفدرالية جـ.ت.ة بفرنسا.

لكن موريس بابون كان يرى بأن الهياكل الكلاسيكبة للشرطة ليست فعالة بالقدر الكافي في مجال الحرب التخريبية، لأنها لا تسمح بالتغافل بالقدر الكافي وسط السكان الجزائريين فقرر أن يعيد في شكل جديد، إحياء مصلحة شؤون إفريقيا التي تميزت في الصراع ضد وطنيي شمال إفريقيا ثم حلت غداة التحرير[1].

استقدم إلى الجزائر ثلاثة ضباط من مرتبة القيادة بالمصالح الإدارية المتخصصة (S.A.S) والمصالح الإدارية المتخصصة في وحدات عسكرية صغيرة مزروعة في الوسط الريفي بـ "العمل السيكولوجي" الذي كان وقتها يحظى برواج كبير في الجيش، ويتعلق الأمر بتقليص تأثير /ج. ت.و وذلك بجلب السكان إلى صف فرنسا باستخدام وسائل دعائية مختلفة، ويتم انتهاز الفرصة للحصول بشتى الوسائل على معلومات حول العدو[2].

أسس هؤلاء تحت قيادة موريس بابون، مصلحة الإسعاف التقني للفرنسيين المسلمين بالجزائر، خلال تلك الفترة، كانت تنظم اعتقالات جماعية بالتنسيق مع مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية، واستعاد ميدان رياضة الدراجات الشتوية الوظيفية التي كان يؤديها تحت الاحتلال: فقد تحول إلى مركز ضخم للفرز[3] يستطيع أن يستقبل ثلاثة آلاف "موقوف"، بعد أن يستنطقوا، يوجه الأشخاص إلى قاعة الرياضة "جوريس" أو قاعة الرياضة "غابي" وقد حولتا بالمناسبة إلى محتشد[4].

[1] ميشيل لوفين: حملة أكتوبر العقابية، المرجع السابق، ص34.
[2] جيم هوس، نيل ماك ماستر: المرجع السابق، ص62.
[3] ميشيل لوفين: المرجع السابق، ص35.
[4] آن ترسيتان: صمت النهر، أكتوبر 1961، وزارة المجاهدين، 2012، بئر خادم، الجزائر، ص ص 32-33.

موريس بابون هو رجل كل الجمهوريات فهو من شهد بدء حياته المهنية انهيار ثلاث أنظمة دون أن يتحرك من منصبه، عمل بابون تحت حكومة (Vichy) فيشي وساهم في التحرير في الحرب العالمية الثانية عند عودة الجنرال دوغول (Degoulle) تقوم في ماي 1958 مستفيدا آنذاك من تداعي الجمهورية الرابعة، مرة أخرى، كما ينقص الشرطة الفرنسية "العمال ذي اللباس الأزرق "[*] (Les Bleus Chauffe)[1].

كان بابون واليا على القطاع القسنطيني من 1949 إلى غاية 1951، وهو منصب تابع لسلطة وزارة الداخلية والشؤون الجزائرية، يعود إلى منصبه هذا سنة 1956 بصفته هذه المرة واليا يتمتع بصلاحيات واسعة أي برتبة "مفتش عام في الإدارة مكلف بالمهام غير العادية" أو كما صنفته آنذاك السلطات الاستعمارية، تتسع سلطته لتغطي ثلث التراب الجزائري.

وقد قسمت فرنسا وقتها الجزائر إلى ثلاث عمالات أو قطاعات: القسنطيني والوهراني والعاصمي الوسط[2].

في عام 1958 أنشأ بابون من وحيه فرقة رهيبة هي الجنود المسلمون، الإضافيون المجندون من الأراضي الجزائرية مباشرة وبعد أن يتلقوا تكوينا سريعا في حرب العصابات المضاد أقاموا عام 1960 في قلعة (Romain Ville) رمان فيل، واتخذوا فنادق تعود إلى القرنين الثالث والثامن عشر[3] ثم بيوتا قصديرية في بون دي بوزونس (Pont de Bezons) عاما للقيادة ومارسوا الاعتقال والاستنطاق والتعذيب والقتل بأمر من ضباطين فرنسيين هما النقيب مونتير (Montaner) والملازم الأول ديروجو (desrogest).

[*] العمال ذي اللباس الأزرق: وهم الجزائريون المجندون أو المتطوعون في معركة الجزائر العاصمة.
[1] محند آكلي بن يونس: المرجع السابق، ص130.
[2] آن ترسيتان: المرجع السابق، ص33.
[3] المرجع نفسه، ص34.

أما الجريدة السرية حقيقة، حرية، شهادات ووثائق (Verité,Liberté , Témergnages (et Documents والتي تعد الأولى التي فضحت التعذيب في الجمهورية سارعت إلى إدانة أعمالهم المشينة[1].

عاش موريس بابون أكثر من أربعين سنة وهو يتقلب في مناصب إدارية وسياسية واستطاع التعايش مع كل العهود وأكل على كل الموائد إلا أن دوام الحال من المحال فلا تقدمه في السن ينجيه ولا مرضه يبقيه من مطاردة اليهود ولا العدالة الفرنسية تخفيه في المتابعة بحكم تقادم القضية، بل إن وزير العدل وحامل الأختام (جاك توبون) يفتح ملف موريس أمام العدالة، واتسع الحزم على الرقاع؟ بالنسبة لموريس بابون ولم يجد منفذا لينجو بجلده من مطاردة العدالة[2] فشكل لهذا الغرض قوة خاصة معظمها من الحركة ولمعرفة الدور القذر الذي اضطلع به هؤلاء في باريس لمقاومة الوطنيين الجزائريين ورصد تحركاتهم ونشاطهم والتحسس عليهم في أحيائهم عليه أن يقرأ كتاب "بولات بيجو" الذي صدر مؤخرا في باريس بعنوان

.‘’Rtammades à paris (précéde de) la Harlais a paris’’

وكان في هذا الكتاب حقائق مدهشة عن "الحركة" عن جرائمهم ضد المناضلين الجزائريين[3].

وقد نشرت محافظة الشرطة عدة بيانات نذكر منها بيانا تعلن فيه منع حظر التجول ضد الجزائريين أو ما يسمى يومئذ" بالفرنسيين المسلمين الجزائريين" (F.M.A) وكان الهدف من قانون حظر التجول هذا حسب ما ورد في بيان محافظة الشرطة في باريس وهو الوقوف ضد الأعمال الإجرامية "للإرهابيين الجزائريين " و يقصد البيان من كلمة الإرهابيين " فدائيو جبهة التحرير"[4] ولتسهيل تطبيق هذا القانون على العمال الجزائريين الالتزام بتطبيق الأمر الذي يستوجب عدم التنقل ليلا بدءا من الساعة الثامنة والنصف إلى

[1] آن ترسيتان: المرجع السابق، ص34.
[2] سعدي بزيان: جرائم موريس ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961، طبعة ثانية، 2009، منشورات ثالة، الجزائر، ص58.
[3] المرجع نفسه، ص30.
[4] آن ترسيتان: المرجع السابق، ص39.

الخامسة والنصف صباحا وعلى الذين يعملون في هذه الساعات أن يتوجهوا إلى الأحياء التي يسكنوها للحصول على ترخيص يسمح لهم بالتنقل استثنائيا وعلى هؤلاء العمال ان يأخذوا بعين الاعتبار أن التنقل جماعيا ممنوع، ذلك أن الجرائم الإرهابية كثيرا ما يقوم بها جماعة تتكون من 3 فما فوق وسرعان ما ردت اتحادية جبهة التحرير بفرنسا وذلك عبر منشور وزع على نطاق واسع وجاء في خلاصة هذا المنشور الذي جاء ردا على قرار حضر التجول العنصري الذي فرض على الجزائريين وحدهم علما بأن الجزائريين يومئذ كانوا يعتبرون "فرنسيين مسلمين"[1] وقد أكد البيان: (Fédération de France) بأن الرد على قانون موريس بابون ينبغي أن يرتكز على 3 أشياء هامة:

1- مقاطعة الجزائريين لحظر التجول، واعتبار من 14 أكتوبر على الجزائريين التظاهر جماعيا رجالا ونساء وأطفالا ضد القانون.

2- ينبغي أن يتم السير في الشوارع الباريسية الأساسية "سان ميشال، الشانزليزي ..الخ"[2].

3- على التجار الرد على ذلك بإغلاق محلاتهم لمدة 24 ساعة علامة على الاحتجاج ضد قانون حضر التجول الذي يتسم بالعنصرية، وقد تضمن هذا البيان 3 صفحات كاملة برسم سياسة "اتحادية جبهة التحرير" في التعامل مع سياسة فرنسا الاستعمارية، وفي فرنسا بالخصوص حيث الطبقة العاملة الجزائرية تناضل على جبهتين:

جبهة اجتماعية تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي وعلى **الجبهة السياسية** مع الاعتراف للشعب الجزائري بحريته واستقلاله في إطار التفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائري الممثل الشرعي للشعب الجزائري وإ طلاق المساجين والاعتراف باستقلال الجزائر ورفع قانون حظر التجول[3].

[1] سعدي بزيان: جرائم موريس بابون...، المرجع السابق، ص58.
[2] المرجع نفسه، ص58.
[3] المرجع نفسه، ص59.

المبحث الثاني: أهم جرائم موريس بابون.

لم يبق في ذاكرة الشعب الفرنسي شيئا عن جرائم موريس بابون التي ارتكبها ليلة الثلاثاء السوداء من 17 أكتوبر 1961، عندما تصدت قوات الشرطة بأوامره لقمع التظاهرة السلمية التي نظمها المهاجرون الجزائريون في باريس تحت قيادة اتحادية جبهة التحرير ''Féderation de France'' ونقلا عن أحد مفتشي الشرطة بباريس أن هناك 140 قتيلا من الجزائريين في حين تتحدث مصادر جبهة التحرير عن استشهاد حوالي 300 شهيد جلهم تم إغراقهم في نهر السين، كما تحدثت مصادر الجبهة عن 400 مفقود وأين اختفى هؤلاء بعضهم ابتلعتهم أمواج نهر السين[1] وبعضهم ظل يطفو فوق نهر السين لأيام وأيام، وفي هذه الأثناء تم اكتشاف بعض الموتى في غابتي (بولونيا وفانسان) وعدد غير معروف من هؤلاء تم التخلص منهم برميهم من الجو بواسطة الطائرات فابتلعهم البحر، وقد نشر مؤخرا أن هناك جثثا لجزائريين قتلوا في هذا التاريخ وتم دفنهم في بعض حدائق البيوت، وعندما فضحتهم مجلة " الأزمة الحديثة " Les'' ''Temps Modernes في عدد نوفمبر 1961 (أي بعد مرور أقل من نصف) على الجريمة التي ارتكبها موريس بابون بمباركة رئيس الجمهورية دوغول ورئيس الوزراء" ميشال دوبري" و"روجي فري" وزير الداخلية، صادرت مصالح الرقابة الفرنسية مجلة "الأزمة الحديثة" عقابا لها وعقابا لـ " جان بول سارتر "[2] لأنه ومجلته ظلا دوما مدافعين عن القضايا العادلة في العالم، وفي مقدمة هذه الثورة الجزائرية، ففي الوثت الذي آثر فيه الصمت جميع المسؤولين السياسيين الفرنسيين المنتمين لليمين واليسار معا، فيما جرى في 17 أكتوبر 1961 فإن هناك حوالي 300 مثقف أصدروا بيانا ووقفوا عليه يدينون بشدة[3] الجرائم البربرية التي ارتكبتها جمهورية دوغول الخامسة وزبانيته "ميشال دوبري، روجي فري، موريس بابون" العصابة الأربعة التي لطخت أياديها بدماء

[1] سعدي بزيان: جرائم موريس بابون ....، المرجع السابق، ص48.
[2] سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، صفحات مظلمة من تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر من الاحتلال 1830 إلى الاستقلال 1962، ص25.
[3] المرجع نفسه، ص26.

الأبرياء من المهاجرين الجزائرين، وقد وقع على هذا البيان في مقدمة الموقعين الفيلسوف الفرنسي "جان بول سارتر" ورفيقه سيمون دوبر فوار" وقد جاء في هذا البيان الذي صدر بعد مذبحة 17 أكتوبر 1961 مباشرة وجاء فيه بالخصوص ما يلي:

عبر الجزائريون بكل كرامة وشجاعة عن مواقفهم خلال مظاهرة نظموها في 17 أكتوبر 1961 وذلك احتجاجا ضد أعمال القمع المتزايدة والمسلط عليهم من طرف قوى الأمن الفرنسية، ووقف هؤلاء الجزائريون بكل شجاعة احتجاجا ضد النظام العنصري، أي فرض عليهم حضر التجول ليلا من الساعة الثامنة والنصف ليلا إلى الخامسة والنصف صباحا، وكان رد البوليس الفرنسي على هذه المظاهرة قاسيا وعنيفا"[1].

جرائم موريس بابون لم تبدأ مع المهاجرين في ليلة 17 أكتوبر 1961، بل إن المئات من المهاجرين الجزائريين القاطنين بـ "سان دوني ST-denis" شمال باريس تعرضوا للتوقيف والتعذيب من طرف البوليس، بل إن البوليس كثيرا ما قام برمي هؤلاء المهاجرين في نهر السين، وفروعه التي تجتاز المدينة، وقد عرف فيما بعد أن هناك العديد من أفراد الشرطة الفرنسية الذين ينتمون إلى منظمة الجيش السري (O.A.S) يحملون معهم حقدا دفينا ضد العنصر الجزائري[2] كما أن هناك العديد من أفراد الشرطة الذين ينتمون إلى أفراد "الحركة" وهؤلاء هم الآخرون جاؤوا إلى فرنسا وفي قلوبهم غل ضد الوطنيين، وكانت لهم فرصة الانتقام فانتقموا شر انتقام من الوطنيين الجزائريين في المهجر وخاصة في باريس، وتذكر المصادر الفرنسية أن هناك بعض من أفراد الشرطة يتعاملون مع العنصر الجزائري بناء على التعليمات التي أعطاها لهم المجرم موريس بابون الذي قال لهم ذات يوم في خطاب رسمي: "سووا مشاكلكم بأنفسكم مع الجزائريين، ومهما حدث فإنكم بمنأى عن العقاب ونضمن لكم الغطاء القانوني.

إجراءات موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في باريس وضواحيها فجرت الموقف منذ أن تسلم موريس بابون مهامه كمحافظ لشرطة باريس في مارس 1958

[1] آن ترسيتان: المرجع السابق، ص47.
[2] الطاهر بوعنيقة: شهادات من جرائم الاستعمار الفرنسي ضد الهجرة، مجلة المجاهد الأسبوعية، العدد16، 1419 أكتوبر 1387، ص31.

وإعطائه صلاحيات كاملة للقضاء على تنظيم جبهة التحرير في قلب العاصمة الفرنسية باريس حيث قيادة "اتحادية جبهة التحرير" ووجود أكثر من 200ألف عامل جزائري في باريس وضواحيها أي حوالي 40%من مجموع العمال الجزائريين الموجودين في كامل التراب الفرنسي[1]، وكانت باريس تعتبر مركز الثقل بالنسبة لقيادة جبهة التحرير، ففيها ولد أقدم تنظيم وطني وهو " نجم شمال إفريقيا Etoil Noel Africaine وحزب الشعب (P.P.A) وحركة انتصار الحريات الديمقراطية (M.T .L.D)، ومن هنا اكتسبت باريس طابعا خاصا للحركة الوطنية الجزائرية، كما أن الحكومة الفرنسية أدركت هي الأخرى هذه الأهمية فأرادت القضاء على تنظيم جبهة التحرير في عاصمتها حتى يسهل عليها تصفية ما بقي من جيوب التنظيم في بقية المدن الفرنسية الأخرى.

وإ ذا كان الصراع بين جبهة التحرير وتنظيمها المتمركز في باريس والمدن الفرنسية الكبرى لم يتوقف منذ اندلاع ثورة نوفمبر 1954[2]، فإن سنة 1961 أرادها موريس أن تكون بداية النهاية لجبهة التحرير أوما يسمى بـ: (La Fédération De France) فقد حشد موريس بابون كامل ترسانته القمعية وعزم على تحقيق ما تعهد به إلى ديغول "بتطهير باريس من الإرهابيين الجزائريين"[3] وجعل باريس مدينة آمنة مطمئنة ينعم فيها سكانها بنعم الحياة ومناهجها، الشرطة باستحياء :" كانت بعض النسوة يشتمن الحراس وببذاءة قذرة يملكن أسرارها، فور إطلاق سراحهن، أما عن التهديد بتهجيرهن إلى الجزائر، ردت نسوة أخريات بقولهن" هذا هو كل ما نطلبه، لا طاقة لنا للعيش هنا، سنعفى على الأقل من دفع تذكرة السفر، مستشفى سانت آن هو الذي شهد اقتياد العدد الأكبر منهم، واصلن احتجاجهن بصرخات ثاقبة (زغاريد)[4].

تحدثت إحدى النساء في وقت لاحق بأن:" أخواتنا رفضن تناوله، وهن يقلن بأنهن لم يخرجن من ديارهن لتناول الحليب والحلويات، لكن للمطالبة بتحرير أزواجهن، وبالاستقلال للجزائر" بعد أن أحست الفرقة الطبية بقداحة الفضيحة المتمثلة في تحويل

[1] علي تابليت: في الذكرى 37 لمعركة 17 أكتوبر 1961، مجلة أول نوفمبر، العدد 160، 1998، ص10.
[2] سعدي بزيان: جرائم موريس بابون.. المرجع السابق، ص50.
[3] علي تابليت: المرجع السابق، ص10.
[4] ميشيل لوفين: المرجع السابق، ص195.

المستشفى، شجعت معظم الجزائريات على الهروب من الأبواب المستترة، لم يكن ذلك هو الطريقة الوحيدة للاحتجاج يومها من طرف الفرنسيين[1] في محطة القطار سان لازار، تعرض إيف لوغيبان، عامل بالسكك الحديدية، كان يحتج ضد توقيف بعض النسوة للتوقيف بدوره، فهدد قرابة 150 أو 200 مستخدم في الشركة الوطنية للسكك الحديدية، بشن إضراب إن لم يطلق سراحه في الحين.

[1] ميشيل لوفين: المرجع السابق، ص196.

المبحث الثالث: مجزرة 17 أكتوبر 1961.

الثلاثاء 17 أكتوبر 1961.

منذ الصباح لاحظ الباريسيون تواجد أعداد كبيرة من قوات حفظ النظام، فقد جند أكثر من 7000شرطي وكتيبتين من كتائب الجمهورية للأمن وسريتين من الدرك المتنقل، كانوا يجوبون باريس ويحتلون الأماكن الإستراتيجية، وتحسبا للاعتقالات تم حجز قصر الرياضة[1].

ابتداء من الساعة السادسة مساءا ظهرت مجموعة من الجزائريين بدون سلاح يرتدون ملابس عطلة الأسبوع، ويمشون في كبريات شوارع العاصمة، جاء أغلبهم من حي لاقوت دور ومن الدائرتين XIX و XIII وقعت بعض التجمعات في محطات للسكك الحديدية حيث كانت الحركة بطيئة نظرا لإضراب نظمه المستخدمون[2].

قامت الشرطة بحملة اعتقالات لكل المغاربة الذين تصادفهم وأرسلتهم إلى فنسان وبوجون، انساق الجزائريون بدون أي مقاومة -كان الطقس باردا وكان المطر ينزل وحل الليل –لاديفانس، جسر نوبي، شارع نويي تكون طابور أول من 2000متظاهر جاؤوا من تانتير وبوتو و كوريفوا تكون في ملتقى طرق لاديفانس وعبر جسر نويي وسلك شارع نويي الذي يؤدي إلى باريس، استغل بعض المتظاهرين المترو من محطتي جسر نويي وسابلون لكن الأغلبية ذهبوا مشيا على الأقدام باتجاه باب مايو، وكانوا يهتفون الجزائر جزائرية، لا لحظر التجول وكانت لجنة النظام التابعة لجبهة التحرير الوطني توجه المسيرة[3]، كانت هناك جموع تحتل كل الشارع وتسير قادمة من جهة الغرب من لايفانس إنهم جزائريون- كانوا يعدون بالآلاف وعلى الأرجح عشرات الآلاف لم تكن نهاية المسيرة تظهر- لهذا كنت أقدر جموع كبيرة[4] كانوا يبدون مسرورين كما

[1] آن ترسيتان: صمت النهر، المرجع السابق، ص36.
[2] الطاهر بوعنيقة: المرجع السابق، ص32.
[3] المرجع نفسه، ص33.
[4] علي هارون: الولاية السابعة بجبهة التحرير داخل التراب الوطني (1954 -1962)، ترجمة الصادق عماري، دار القصبة، الجزائر، 2012،2007، ص481.

يقول فرانسوا لوفور :" كان الناس يصفقون بطريقة موزونة لم يكن يبدوا عليهم الخوف، ولا القلق لم يكونوا يرتابون أبدا، كانوا يمشون ببطء ويهتفون بالفرنسية "الجزائر جزائرية، لا أذكر أني رأيت أعلاما أو لافتات كانوا يحتلون الطريق لا الأرصفة في الوقت نفسه شاهدت عناصر من الشرطة المتنقلة يجيئون من نهج "برتو-ديماس" أظن أنهم من الشرطة المتنقلة كانوا يرتدون بدلات داكنة أكثر من بدلات شرطة باريس وخوذات من نوع خوذات حرب 1914، ويحملون بأيديهم الهراوات الطويلة (البيدول) الشهيرة، توزعوا بحيث يسدون شارع نويي وكنا نظن ان الأمور ستتوقف عند هذا الحد، وأنها لن تتطور في اتجاه سيء، سدوا النهج وبقيت الأمور على هذا النحو مدة عشر دقائق وكان المتظاهرون يهتفون بشعاراتهم ولكنهم توقفوا عن التقدم، كانوا في مواجهة الشرطة لم يكن هناك أي تبادل للضرب بين الفريقين[1]، ثم تسلل عناصر الشرطة المتنقلة من الجانبين على الأرصفة حيث لا يوجد أحد وهو يتنقلون من شجرة إلى شجرة متخفين وراء السيارات المتوقفة والظاهر أنهم يريدون تطويق مقدمة المظاهرة، في البداية لم يتفطن المتظاهرون لذلك، ثم أدركوا المسألة فجأة، وحصلت حالة من الرعب وبدأ المتظاهرون يتفرقون جريا، وعندها سمعت طلقة في بداية الرعب تلك، لا أعرف ما هو مصدرها أنا متأكد أنها طلقة نار، ربما كانت تلك الطلقة تولي إشارة الهجوم، عزمت بعد ذلك أن الجزائريين لم يكونوا يحملون السلاح، وأن التعليمات كانت صارمة[2] وأنه لا يجب التلاعب بهذه المسألة أبدا، وقد قال كل الجزائريين الذين قابلتهم فيما بعد أنهم جاؤوا من دون سلاح وعلى كل حال فإن كل الناس قد ابتعدوا من النوافذ وأغلقوا المصاريع، وعلى التو أصبح العنف سيد الموقف، فقد بدأ عناصر الشرطة المتنقلة يضربون بوحشية، وقد شاهدت بعد ذلك العديد من المظاهرات، بما في ذلك في ماي 68 ولكني لم أر وحشية مثل الوحشية التي ميزت هجمة الشرطة المتنقلة تلك، كان بعض المتظاهرين

[1] علي هارون: المرجع السابق، ص484.
[2] المرجع نفسه، ص486.

يجرون باتجاه محطة المترو لكن الشرطة المتنقلة على ما يبدو كانت تنتظرهم هناك لأني رأيتهم بعد ذلك يخرجون ليستقلوا الحافلات[1].

جاءت الحافلات وبدأت الشرطة تشحنهم فيها بعنف شديد، اختبأ بعض الجزائريين تحت السيارات، لكن عناصر الشرطة كانوا يخرجونهم ويضربونهم ب "البيدول" أحيانا كثيرة، كان المساكين لا يستطيعون الخروج لأنهم مطوقون ويتلقون الضربات من كل الجهات، وهناك من قتل في ذلك اليوم، استمر الصعود إلى الحافلات مدة طويلة لأن عدد المتظاهرين الموقوفين كان كبيرا[2]، وقد أغلق العديد من الناس الأبواب الخارجية لتفادي دخول المتظاهرين إلى الفناء، نزلت وفتحت باب عمارتنا، فدخل بعض الجزائريين ثم صعدت إلى داري لأراقب من النافذة، وتواصل صعود الناس إلى الحافلات التي كانت تنطلق الواحدة تلو الأخرى، وعندما انتهى كل هذا، بقي المتظاهرون والمجروحون في السكان، كنت أرى في الممرات الجانبية أحذية وألبسة، وكل ما بقي بعد الضرب وشيئا فشيئا تفرق الناجون وذهبوا في الاتجاه الذي جاؤوا منه[3]، كان هناك أشخاص مغمى عليهم، وآخرون مفقودين، ولم أرى أي سيرة إسعاف، عرفت من الراديو أن هناك ضحيتين سقطتا في جسر نويي وما لم أفهمه كيف أمكن المتظاهرين الذين رأيتهم أن يمروا، لماذا لم يوقفوا في الجسر أفترض أن هناك موجة أولى مرت قبل إقفال الممرات، نزلت لأقول للجزائريين أن الأحداث قد انتهت وأنهم يمكن أن ينصرفوا، تحدثنا قليلا، قالوا لي أنهم يحتجون على حظر التجول –أم أسمع بذلك-لقد جاؤوا من الحي القصديري "لافولي" بتانتير إنه لأمر يدعو إلى الذهول أن يوجد على بعد أقل من ثلاثة كيلومترات من قوس النصر منطقة أحياء قصديرية، شيء يشبه بالفيتو الذي يتم التستر عليه، يعتقد الناس أن هذه المنطقة توجد في مكان أبعد بكثير في تانتير هناك من لا يعرف ذلك[4].

---

[1] علي هارون: المرجع السابق، ص486.
[2] علي كافي: أعمال توحش رهيبة بالمدن الجزائرية، مجلة المجاهد، العدد41، 1959/05/01، ص09.
[3] سعدي بزيان: صفحات عن دور الجزائريين في المهجر، في ثورة أول نوفمبر 1954، مجلة الذاكرة، دراسة تاريخية للمقاومة والثورة، عدد03، المتحف الوطني للمجاهد1955، ص177.
[4] علي تابليت: في الذكرى 37 لمعركة 17كتوبر 1961، مجلة أول نوفمبر، العدد 160، 1998، ص11.

عند مدخل جسر نويي وصل موكب ثان، في الوقت نفسه الذي كان فيه الأول محاصرا من قبل الشرطة، سدت عليه قوى الأمن من شرطة وحركة الطريق، حصلت مشادات ثم سمعت طلقات أطلقت شرطي حركي رشقات من الرشاش وقتل طفل في الخامسة عشر من عمره، وهجم رجال الشرطة، كما أحصي رسميا قتيلان بين المتظاهرين، وجرحى، وجرح رجال الشرطة لكن بدون رصاص، وفي أحد أطراف الجسر التقت مجموعات من الشرطة ومن الكتيبة الجمهورية للأمن مع بعضها، وجد كل الجزائريين أنفسهم محاصرين، وتم صرعهم ثم إلقاؤهم في نهر السين بطريقة منهجية[1]، هذه الطرق نفسها ستستخدم أيضا في جسر "سان ميشيل" ومن هذا الوقت أصبح الوصول للجسر مستحيل.

[1] علي تابليت: المرجع السابق، ص13.

الفصل الثالث

المبحث الأول: تنظيم المظاهرات من طرف جبهة التحرير الوطني.

سمحت الهيكلة الهرمية لجبهة التحرير الوطني في المنطقة الباريسية لزواوي قائد في التنظيم في العاصمة أن يبلغ بسرعة التعليمات الصادرة بخصوص المظاهرة إلى المستويات الدنيا، كان جهاز الاتصال ذلك يؤدي وظائفه كما ينبغي حيث كانت اللقاءات بين المجموعات تنعقد كل أسبوع وكانت جبهة التحرير الوطني لأسباب مرتبطة أساسا بجمع الأموال تتمتع بالأجهزة الخاصة بها والتي تسمح بإحصاء ومراقبة كافة جزائري المنطقة سواء وجدوا في الشارع أو في المدن القصديرية[1].

تقدم المراسلة بين زواوي ووثائق ج.ت.و التي تمت مصادرتها من طرف الشرطة فكرة دقيقة جدا عن المخطط المرسوم من قبل الفدرالية واجتنابا لاطلاع الشرطة على المظاهرة فتأتي لتعكر سيرها الحسن لم تصدر الأوامر للمناضلين بعقد اجتماعات محلية، إلا قبل ساعات قليلة من بداية الأحداث، أثناء تلك الاجتماعات طلب من المسؤولين أن يقدموا بعمل توضيحي في القاعدة، لتوعيتها بأهمية رد الفعل ذلك[2] الرامي إلى إفشال تلك التدابير العنصرية التعسفية الهمجية والوحشية من واجب كافة الجزائريين من رجال ونساء وأولاد أن يساهموا في المقاطعة وكل من قد يرفض ذلك سيتعرض لعقوبات شديدة، كان على الرجال الفرادى وكذا العائلات حسب توصيات منظمي ج ت و أن ينطلق في الوقت الضروري ليكونوا على الساعة 20:30 وهو الوقت المحدد لدخول حظر التجول حيز التنفيذ[3] في أماكن محددة مسبقا في أهم شوارع وساحات العاصمة ستنطلق صفوفهم للتظاهر إلى غاية التاسعة والنصف كان ممنوعا منعا باتا حمل السلاح، وصل الأمر بالمنظمين إلى حد تفتيش المتظاهرين قبل انطلاقهم لكي يتحققوا أنهم سيتظاهرون سلميا بكل اعتزاز وفي هدوء تام طبقا لتعليمات صارمة، هكذا ففي أمسية 17 أكتوبر بدا عدد يتراوح من 20 إلى 30 ألف جزائري من رجال ونساء وأطفال

[1] إدريس خيضر: البحث في تاريخ الجزائر الحديث: 1830 -1962، ج2، دار الفرن للنشر والتوزيع، ص394.
[2] كريمة قدور: مظاهرات 17 أكتوبر 1961، جرائم ضد الإنسانية، مجلة الراصد، عدد تجريبي نوفمبر 2001، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص33.
[3] إدريس خيضر: المرجع السابق، ص395.

قادمين من كافة زوايا المنطقة الباريسية مرتدين باعتزاز لباس الخروج يوم الأحد يتوجهون بمجموعات صغيرة نحو وسط العاصمة سواء كانوا راجلين أو في المترو أو بواسطة الطاكسي أو القطار[1].

القطاع01: محور "جسر نويي- إيتوال"[2]

برمج زواوي للوصول بالجزائريين انطلاقا من الضواحي الصناعية والمدن القصديرية بغرب باريس (نانتير، كورب فوا، كولوب، بوتو، بيزون) من الناحية الأخرى لنهر السين إلى أهم المظاهرات الثلاثة المبرمجة لهذا اليوم، في حقول إيليزي، بين قوس النصر وساحة لاكونكورد، اجتنابا لأي اعتراض من قبل الشرطة حيث كان علم الجزائريين أن يخرجوا من مختلف محطات المترو الكائنة في الحقول، لئن توجه بعضهم إليها بالمترو أو الحافلة فإن الأغلبية الساحقة منهم توجهوا راجلين قصد الاجتماع في نقطة الاستدارة ب "لاديفونس" حيث سيسعى طابور بقرابة 1000 شخص للسير نحو قوس النصر، على بعد ثلاثة كيلومترات من هناك، واجتياز جسر نويي إذ يعتبر هذا الجسر البوابة الأساسية للدخول الإستراتيجي إلى باريس[3] وكان بابون عازما على إيقاف الركب مهما كلف ذلك، فأقام حاجزا للشرطة مشكل من فرق مختصة تابعة للمقاطعة، مدعمة بالحركة تحت قيادة النقيب مونتير، بقوات محاربة الشغب التابعة للسرية 22 للتدخل، مسلحة بالأدوات، وبسرية من السلك الجمهوري للأمن[4]، حيث توجه الطابور نحو الجسر، بثلاث موجات متعاقبة بين الساعة الثامنة والتاسعة تحت استقبالها دون سابق إنذار بوابل النيران، وبهجمة بوليسية عنيفة، كما سيكون عليه الحال في بقية أنحاء العاصمة وفي مركز الحبس، في تلك الليلة وفي الأيام الثلاثة الموالية لجأت قوات الشرطة لاستعمال العصي وأسرة البنادق وفي بعض الأحيان لاستعمال أسلحة غير رسمية على غرار قضبان الحديد وقبضات المعاول، كان القصد من ذلك واضحا فهو

[1] سعدي بزيان: المرجع السابق، ص179.
[2] ميشيل لوفين: حملة أكتوبر... المرجع السابق، ص181.
[3] سعدي بزيان: جرائم فرنسا 17 اكتوبر 1961، بباريس من خلال المصادر، العدد6، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، 2002، ص397.
[4] عمر بوداود: المرجع السابق، ص181.

القتل كانت الضربات موجهة بأكبر قدر ممكن من العنف إلى الرأس وإلى البطن[1] ونظرا لتواجد مئات الجزائريين في المستشفيات كان في وسع الأطباء ان يتعرفوا على نمط عدواني متكرر: كدمات في جلدة الشعر سحق في الجمجمة، كسور في الأذرع والأيدي، تسببت فيها محاولات الوقاية من الضربات، إصابات داخلية في المعدة والأمعاء، كسور في السيقان، كانت الهجمات العنيفة إلى درجة أن 30 أداة من بلين 50 وزعت من المحافظ ميزيير، قد تكسرت في العملية[2].

حتى وإن حرص ميزيير، المحافظ الرئيسي المسؤول في نويي، على تحرير تقرير أكد فيه بأنه كان على الشرطة" أن تطلق النار للرد على العديد من الطلقات الموجهة من داخل المتظاهرين " فإن المؤكد هو أن الشرطة هي التي أطلقت النار أول مرة، ومن المعلوم أمه لم يصب أي شرطي ليلتها بجروح، سواء في باريس أو في الضاحية، أكدتن عدة جرائد أن ضابطا من الحركة أطلق النار بالمسدس الرشاش على الجموع، فاتحا المجال لإطلاق نيران عام دام قرابة نصف ساعة، أفر عن قتل شخصين وجرح ثمانية[3].

أغلقت قوات الشرطة طرفي جسر نويي، محاصرة الجزائريين بذلك، لتهوي عليهم بضرب عنيف بالعصي، ألقي في نعر السين بأجساد رجال مجروحين أو فاقدي الوعي، غداة ذلك اليوم، وزع رجال الشرطة ذخيرة جديدة لتعبئة أسلحتهم، حتى يثبتوا،" في حالة تحقيق بأنهم لم يطلقوا النار".

- **<u>كم قتل وجرح من الجزائريين ليلتها، أو قتلوا بالسلاح في جسر نويي؟</u>**

وصلت تحقيقات تم القيام بها على جناح السرعة من طرف المحافظ ميزيير، إلى خلاصة مفادها، أن رجلين في المجموع قد قتلهما " عبد القادر دروي، وعمارة أشمون) خمسة آخرون جرحوا أساسا في السيقان[4] ستتم مساءلتهم غدا في مستشفى نمانتير، مع العلم أنه وجد جرحى آخرون رميا بالرصاص من بنهم سعيد سعيداني (الذي توفي متأثرا

[1] سعدي بزيان: جرائم... المرجع السابق، ص397.
[2] سعدي بزيان: صفحات من ..، المرجع السابق، ص398.
[3] محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر، مداخلات، وخطب، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار الفجر، 2005، ص54.
[4] ميشيل لوفين: المرجع السابق، ص183.

بجراحه)، سليمان طهراوي، سليم خيري، مبارك سعدون، ملياني محمة فضة، ومحمد لمين، سنرى كيف أن سجلات المستشفيات قد هونت كثيرا من عدد القتلى والجرحى؛ وبالفعل ففي حالات كثيرة، يتم نقلهم من قبل رفقائهم بل وجد من بين الجرحى الخطرين من رفض التوجه إلى المستشفى، خوفا من أن يلقى عليه القبض هناك، قدم العديد من الأطباء شهادات محددة عن إصابات بجروح خطيرة بالرصاص وغيرها، طلبت معالجتهم في المدن القصديرية ليلة 17 أكتوبر[1].

ومن المحتمل أن تكون بعض الجثث قد دفنت سرا من طرف الأصدقاء أو الأقرباء، بدل تسليمها إلى السلطات الفرنسية خوفا منها.

وفي وقت متأخر من الليل، واصلت وحدات الشرطة المتنقلة، قتل الجزائريين، كانوا موجودين محبوسين فرادى وجماعات في أمكنة معزولة من الضاحية الغربية، وجد المقرر "المصور الصحفي إيلي كاغان" الذي كان يتنقل بالدراجة النارية، 3أو4 أجساد في نهج دي باكريت، قرب المدينة القصديرية نانتير[2] وحين كان يساعد جريحا للالتحاق بالمستشفى، خرجت مجموعة من الجزائريين من مخبأ ونقلت الموتى.

ومن جهة أخرى روى شرطي بأن رجالا من وحدته المختصة في التدخل (السرية الثالثة للمقاطعة) قد اجتازوا جسر نويي ودخلوا في كولومب، حيث شرعوا ابتداء من الساعة 23 طيلة ساعتين في تفتيش فتاك:" كانوا يطلقون النار على كل ما تحرك، أمر فضيع، طيلة ساعتين، ساعتان قنص البشر[3]، كانت الجثث تتراكم في سيارات النقل التي تسير خلف سياراتهم، عند العودة إلى محافظة بورت دولافيلس، أصيب المحافظ بنوبة غضب، لأن الأجساد لم يتم التخلي عنها في الشارع ثم رمي الجزائريين في نهر السين انطلاقا من جسور عديدة أخرى في الضاحية الغربية، في بون نوف بأرجنتوي، في جسر

[1] سعدي بزيان: صفحات من ..، المرجع السابق، ص180.
[2] عمر بوداود، المرجع السابق: ص182.
[3] جيم هوس نيل ماك ماستر: المرجع السابق، ص124.

بيزون، وفي جسر أسنيير، حيث شاهد الشرطي، سائقا ومارة ينزلون من الحافلة لمساعدة الشرطة[1].

بول روسو: وهو شرطي آخر كان شاهدا على مذبحة في جسر كليشي:" بل شاهدت أعوان الشرطة، يطلقون النار في الجموع ورموهم من فوق الجسر" يلي ذلك رواية مشهد فضاعت في وحول الجسر، الملطخ ببقع الدماء، وكأنه ميدان معركة:" عادت شرطة من سرايا المقاطعة في اتجاهنا بعضهم كان يداه ملطخة بالدماء كانوا يبدون الاعتزاز، يبدون أيديهم ويقولون:" أرأيت كيف تمكنا منهم، التافهين !".

قطاع2: شوارع سان ميشيل وسان جيرمان[2].

كان الجزائريون القاطنون جنوب نهر السين، في الدوائر الحضرية للضفة اليسرى: "الخامسة، السادسة، السابعة، الثالثة عشر، الرابعة عشر، الخامسة عشر" وفي الضواحي المجاورة " أساسا في منوتروج، سو، لهاي، لي روز، إيفري وفيتري"، قد توجهوا بمجموعات صغيرة إلى ساحة إيطاليا وشارع منبارناس، ثم نزلوا شارع سان ميشيل إلى غاية سان جارمان.

أصيب أحدهم بجروح خطيرة وقد رمي الرصاص من قبل أحد أعوان الشرطة، قرب محطة لوكسمبورج[3].

شاهد الصحفي روفي دازي الجمهور، وقد حضر معهم عدد من النسوة والأطفال والمسنين، مرتدين أجمل ملابس نهاية الأسبوع وهم يقتربون من جسر سان ميشيل " كانوا يسيرون بنظام محكم يتقدمهم المسيرون، باعتزاز مستعص الوصف من جهته، قدم غافو المحافظ المسؤول عن هذا القطاع، هذه الرواية:" كنت مندهشا لما توحي به المواكب من انضباط" وبالكيفية التي يتكفل بها رجال ج.ت.و بسرعة بأدنى " إشارة خروج عن الطاعة" صففت الشرطة خطا من الشرطة أمام الجسر وحاصرت مئات

[1] إدريس خيضر: المرجع السابق، ص396.
[2] ميشيل لوفين: المرجع السابق، ص185.
[3] علي تابليت: المرجع السابق، ص34.

الجزائريين بين فكين، في نقطة التقاطع بشارع سان جيرمان، قبل الهجوم عليهم بعنف كبير[1].

وصف العديد من الشهود الهجمات الشرسة التي قامت بها الشرطة، والزجاجات التي انهارت تحت ضغوط الجموع وهروب المتظاهرين، تاركين وراءهم بركا من الدماء وأكواما من الأحذية، من القبعات ومن الأوشحة في جسر سان ميشيل، هاجمت الشرطة ملقية بثلاثة جزائريين في نهر السين: شاهد دانييل ميرمين مروعا، الأعوان يضربون أذرع ورأس رجل متمسك بالحاجز إلى أن هوى كالحجارة في النهر[2].

سار جزائريون بأعداد غفيرة في شارع سان جيرمان، في اتجاه الغرب وهربوا بكيفية مشتتة في التواءات الأزقة الكائنة بين شارع سان ميشال ونهج فوجيرار، في هذا القطاع من الحي اللاتيني، أطلقت الشرطة النار على الجزائرين في مناسبات ثلاثة، على الساعة 22:15 ساحة سان سولبيس أطلقت مجموعة من الشرطة النار على الأقل أربعين مرة بالمسدسات ومسدس رشاش على مجموعة يقارب عددها 250 جزائري، نقل إلى المستشفى كل من عبد الرحمن قاسمي ومسعود اوشان بعد إصابة خطيرة[3].

كانت التصريحات التي أدلى بها 07 من أعوان الشرطة أثناء التحقيقات البوليسية، تتبع منوالا مماثلا، لا يبحث عن الثقة، يوحي بوجود عملية تغطية متفق على مضامينها، ادعى أعوان الشرطة أنهم لم يقوموا سوى بالرد على طلقات الجزائريين، أو أن لم توجد طلقات، فقد شاهدنا رجالا سيتدبرون واضعين أيديهم في جيوبهم.

القطاع 03: من الأوبرا إلى ساحة الجمهورية.

برمج زواوي سير طابورين منفصلين، الواحد في اتجاه الآخر يمتد من ساحة الأوبرا غربا، إلى ساحة الجمهورية شرقا، كان على الجزائريين القاطنين في الدوائر الحضرية

[1] علي تابليت: المرجع السابق، ص34.
[2] أحمد صاري: دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية، مجلة المصادر، العدد1، 1999، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص242.
[3] علي هارون: المرجع السابق، ص489.

الشرقية والشمال –الشرقية (العاشرة، الحادية عشر، التاسعة عشر والعشرون)، أن يلتقوا في ساحة الجمهورية[1] ثم يسيروا نحو الأوبرا، وعلى الذين يعيشون في دوائر الشمال والشمال الغربي لنهر السين (الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة، الثامنة، التاسعة، السابعة عشر، والثامنة عشر) وفي الضاحية "سبان دوني، أوبير فيلبي، لوبورجي" أن يصلوا إلى العاصمة عبر محطة قطار سان لازار أو من محطات المترو الأقرب قبل التوجه إلى ساحة الجمهورية انطلاقا إلى الأوبرا[2].

رتب بابون قوات هامة من الشرطة في الأوبرا، كما هو الشأن في المحطات التي تم انتظار المتظاهرين، اعترضت الجزائريين عند خروجهم من الأرض، بفواصل زمنية منتظمة، ابتداء من الساعة18، عندما يبرزون في الليلة الماطرة، كانوا يوقفون بعنف، ويصففون أيديهم على رؤوسهم، قبل أن يذهب بهم إلى مختلف مراكز الحبس[3]، كانوا فرنسيون شهودا على الهجمات العنيفة التي تقوم بها القوات على مخرج محطة المترو: في لتوال، شاهدت جوزيب برانسون أعوان شرطة يضربون جزائريين على الرأس، بقفا المسدسات والبنادق، سقط طبيب فرنسي جاء لنجدة جريح، مغشيا عليه، بضربة أصابته في وجهه، غير بعيد عن المكان، شارع لاغراند آرمي، أطلقت الشرطة النار على جزائريين تمكنوا من اجتياز جسر نويي، غير أن معظم العنف تحت الأرض، بعيدا عن أنظار الجمهور والصحافة، بحكم العدد المعتبر من المتظاهرين القادمين بواسطة المترو، وجمعت الشرطة الرجال في المسالك الأرضية[4]، خاصة في لاكونكورد وفي مادلين، حيث تركوا وقوفا طيلة ثلاث أو أربع ساعات، تحت نقص الهواء للتنفس، يرتجفون تحت وقع الضربات والشتائم. حالة عملية التوقيف الجماعية في مترو الأوبر وفي المحطات المجاورة دون القيام بأي مظاهرة نحو الشرق، بالمقابل وقف الجزائريون القادمون من

[1] علي كافي: أعمال توحش رهيبة بالمدن الجزائرية، المرجع السابق، ص120.
[2] ميشيل لوفين: المرجع السابق، ص187.
[3] عمر بوداود، المرجع السابق، ص182.
[4] سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس، المرجع السابق، ص398.

قطاعات الشرق والشمال الشرقي، وفي التظاهر بنظام محكم، من ساحة الجمهورية صوب الأوبرا[1].

اصطدم قرابة الساحة 21 بفريقين من س. ج.أ بعد مضي عشر دقائق انتظار، تحصل منظموا ج.ت.و على تمكن الطابور من العودة من حيث أتى، ليتفرق في ساحة الجمهورية، حيث استدار الطابور نحو الشرق، ركبت الفرقتان في سياراتها قصد التصدي له وتفريقه بعنف حول مترو بون نوفيل، قبالة سينما لوركس، ومكاتب يومية لومانيتي هجمت الفرقة 31 القادمة من مدينة رووان، بالعصي على جزء من الطابور كان يتقدم نحو ساحة الجمهورية[2] وأطلقت النار على الجموع أمام مسرح سان مارتان، بينما انطلقت الفرقة الثانية 21من سان كانشان، في إحدى أكثر الهجمات دموية في تلك الليلة، معيدة إلى ساحة الأوبر قسما آخرا من الطابور. في نفس الوقت تقريبا الذي شنت هجم فرقة السلك الجمهوري للأمن، قصد تفريق وتشتيت المتظاهرين، أطلق الشرطة نيران أسلحتها، حسب ما أوردته الصحافة، فإن سائق حافة للشرطة أرجع على متنها جزائريين إلى الأبورا، وقد تملكه الرعب كما يبدو من تقدم الجموع، نزل من سيارتها مهددا بإطلاق النار على الطابور إن لم يتوقف[3].

تأكد العنف البوليسي بموت في شوفا لي، وقد انهالوا عليه ضربا في الوقت الذي كان يستعد لدخول سينما ركس، عند وصوله إلى مستشفى كوشان، أعلن عنه ميتا "بصدمة دماغية وعصبية" ويبدو أن بابون، وهو يمزج التهكم بالنفاق الذي يميزه، سيتخذ لاحقا عن " مدني أوروبي، يبدوا بأن قلبه لم يصمد لتأثير الانفعال"[4].

عاين المصور الصحفي جورج أزانستارك، رفقة سرج غوتي، كيف كان أعوان الشرطة يضربون الجزائريين بعنف كبير، تمكن أزانستارك من التقاط صور عديدة لعشرة أو 12 جثة كدسها رجال الشرطة في الرصيف، شهودا آخرين عاينوا بركا من

[1] جيم هوس نيل ماك ماستر: المرجع السابق، ص130.
[2] سعدي بزيان: المرجع السابق، ص398.
[3] ميشيل لوفين: المرجع السابق، ص120.
[4] إدريس خيضر: المرجع السابق، ص120.

الدماء على الرصيف، لم يشكوا في تكدس قرابة 12 جثة في مسافة 07 أمتار، وقد أخفيت على مقربة من المكان تحت أغطية، ماعدا شوفاليي، لسنا ندري عدد الرجال الذين قتلوا أو جرحوا قرب مترو " بون نوفيل" لأن نقل ثلاثة جزائريين كانوا في ذلك القطاع، إلى مستشفة تينون، لا أحد يدري عن مصير الأجساد المكدسة قرب ركس، ونقلت من طرف الشرطة[1].

[1] سعدي بزيان: المرجع السابق، ص398.

المبحث الثاني: أحداث 18 أكتوبر.

كانت فدرالية فرنسا لـ ج.ت.و قد برمجت لتاريخ 18 أكتوبر، أن يقوم كافة الجزائريين أصحاب المتاجر والمقاهي بإضراب لمدة 24 ساعة بينما سيقوم مجموع العمال من جديد بتحدي حضر التجول بواسطة التظاهر ليلا[1].

حسب تقارير الشرطة، قام قرابة 833 محل تجاري من جملة 1407 (59%) بغلق أبوابهم أثناء الظهيرة على الساعة 14 استلهمت المحافظة دون شك مما جرى في ما سمي بـ "معركة مدينة الجزائر" حيث قامت كتائب المضليين بكسر الإضراب بإرغام الرجال على العودة إلى العمل، بواسطة اقتلاع أبواب محلاتهم باستعمال سيارات نصف مزنجرة، فأصدرت أوامر للشرطة البلدية وللحركة بإرغام التجار على فتح محلاتهم.

أشرف مونتمير على سير العمليات، بتوقيف أصحاب المقاهي في الدوائر 13، 18، و19 على الساعة 18:30، هتفت الشرطة للانتصار حيث نزلت نسبة المحلات المغلقة إلى 4% أو 5 % [2].

يوم 18 لجأ بابون إلى نشر قوات قوات كثيرة حول مركز باريس، لسد مدخلها في وجه الجزائريين القادمين للتظاهر فيها من ضواحي العاصمة، ذكرت تقارير ج.ت.و أنه وبالنظر إلى القمع المكثف، وإ لى كبر عدد الموقوفين في الليلة السابقة، وبالإضافة إلى التعب والخوف لدى الأشخاص الذين أفلتوا من ذلك، لم يكن قادرا على التظاهر يومها في باريس، صوى عدد محمود من المناضلين في صبيحة وأمسية 18، تمت التعرض لبعض المجموعات الضعيفة جدا من الجزائريين[3] وتوقيفهم، جرى ذلك أساسا في بعض محطات القطار والمترو و (أوسترولينز، سان لازار، سان ميشيل..) لكن في معاقل ج.ت.و وبالضاحية الغربية، ظلت الحركية معتبرة أثناء تلك الليلة، فتشكلت مجموعتان هامتان للتظاهر، تشكل صف من 1200 و 1500 شخص، جاؤوا من سين-إي-واز

[1] جيم هوس نيل ماك ماستر: المرجع السابق، ص135.
[2] ميشيل لوفين: المرجع السابق، ص190.
[3] المرجع نفسه، ص191.

فاجتاز جسري أرجانتوي وبيزون، بينما خرجت أيضا جموع مشكلة من 2000 إلى 3000 آخرين من المدن القصديرية لاغارين-كولومب من هذه المجموعة الأخيرة حوالي 300 شخص اجتياز جسر نويي في نواحي الساعة 21:30 اصطدموا بحاجز الشرطة فاستداروا للعودة بسرعة؛ لم يتردد رجال الشرطة في إطلاق النار فجرح رابح سديرة[1].

تمكنت الشرطة من كسر نصف آخر من 1500 شخص، سار منهم ما بين 300 إلى 400، قرب محطة نانتير هاتفين "لا لحضر التجول" "الجزائر جزائرية" "حرروا بن بلة"[2].

وفي الضواحي الصناعية، فكما جرت الأمور في الليلة الماضية، راحت وحدات الشرطة لتقوم بحملات "تصفية الجرذان" أخرى تلاحق وتقتل أفرادا ومجموعات معزولة وفي أرجنتوي، تحدثت الأخبار بأن الشرطة أطلقت النار على مجموعة من الجزائريين، كانوا ينتظرون مرور الحالة في ساحة 11 نوفمبر أسفر عن سقوط ضحية واحدة.

[1] ميشيل لوفين: المرجع السابق، ص192.
[2] كريمة قدور: المرجع السابق، ص47.

المبحث الثالث: مظاهرات النساء يوم 20 أكتوبر[1].

لئن استمرت الفدرالية في التمسك بمخططاتها الرامي إلى مواصلة تحدي حضر التجول، ففي أرض الواقع، فإن عمليات التوقيف المكثفة والقمع البوليسي، الذي منح كل نشاط للجزائر بين الذكور، فإن لم يسجل سوى توقيف 420 جزائريا يوم 19، وهو رقم ضئيل جدا مقارنة ب 11518 شخص الموقوفين يوم 17 و 1586 الموقوفين يوم 18، فانتهى من أمر هذا النوع من النشاط الاجتماعي، بعد تاريخ 17، شرعت المحافظة في إعادة بسط سلطتها، بواسطة نشر أعداد هامة من قوات الشرطة في المدن القصديرية، وفي الأحياء الجزائرية الرئيسية، في ليلة 19، قام رجال من "الحركة" باقتحام الأكواخ الرئيسية، حيث لم يجدوا سوى سكانا مرهبين من النساء والأطفال أساس، حيث ظل 50 إلى 60% موقوفين في سجل يومياتها، بتاريخ 19 أكتوبر[2].

في تلك الظروف وبعد معاينة الجراح الشديدة التي أصيب بها الرجال الذين تمكنوا من الالتحاق بأكواخهم فقد أبدت النساء شجاعة وعزما خارقا ليتجندن بالمئات يوم 20، للقيام بالنشاط الرابع والأخير المبرمج من قبل الفدرالية ، ابتداء من الساعة 10، بدأت مجموعات صغيرة من النساء والأطفال يصلن بالحافلات، بالقطارات، وسيارات الأجرة وغيرها.. إلى مختلف نواحي العاصمة –ساحة الجمهورية، يصرخن "الاستقلال التام للجزائر" حرروا أزواجنا"، " لا لحظر التجول"[3]، تلقت الشرطة الأوامر باجتناب أي عنف جسدي، كان على التدخلات أن "تكون معتدلة تماما" وقد تقرر نقل النساء بالحافلة إلى مختلف مراكز التوقيف المؤقت، في المستشفيات وبنايات المساعدة الاجتماعية. احتارت الشرطة للشكوى المتزايدة المنشورة في الصحف عن أعمال العنف المتفرقة يوم 17 أكتوبر، ذكر بابون بأن النساء لم يكن يرغبن في التظاهر، وإنما خرجن تحت ج.ت.و وفي الحقيقة فإن الروايات العديدة التي سجلناها، تشهد على عزمهن على

[1] سعدي بزيان: صفحات عن دور الجزائريين...، المرجع السابق، ص182.
[2] إدريس خيضر: المرجع السابق، ص395.
[3] ميشيل لوفين: المرجع السابق، ص193.

التظاهر بصوت عال وقوي، وبأن الشرطة قد وجدت صعوبة في التحكم في تلك الأخوات المضطربات، هكذا لاحظ أحد الأعوان[1].

[1] علي هارون: المرجع السابق، ص487.

الفصل الرابع

المبحث الأول: رد الفعل التنظيمي للشرطة.

عرض التجنيد السري المنظم من قبل ج.ت.و حدا من النجاح إلى درجة أن محافظ الشرطة لم يطلع على ذلك إلا ليلة 16 إلى 17 أكتوبر، وردت إلى بعض مخبري الشرطة أصداء عن ذلك بين 13و15، غير أنهم لم يتمكنوا من التواصل مع "اتصالاتهم" في فرع العمل التقني بنانتير صبيحة 17 حال إضراب مفاجئ لعمال السكك الحديدية في محطة سان لازار دون توجيه الجزائريين إلى عملهم مما جعل بعضهم يتوجه مبكرا للتظاهر في منتصف النهار بين مادلين وأوبيرا[1] مما أزعج زواوي كثيرا، وجدت الشرطة لدى أحد الرجال الموقوفين بالمناسبة نسخة من التعليمات المكتوبة مما سمح لها بالحصول على أولى المعلومات المحددة بخصوص سير المظاهرة يوم17وإ ضراب18 ومظاهرة النساء يوم 20.

أكد جون بول بروني بأن أعمال العنف المقترفة من الشرطة في أكتوبر تقود جزئيا إلى عامل المفاجأة فهو يرى بأن القوات التي كانت بحوزة بابون أي 1658رجلا بالإضافة إلى ضعفها الكبير وتحريكها في حالة الاستعجال[2] فقد كانت غير كافية لمواجهة مظاهرة من ذلك الحجم، أكد بأن وضع أية قوة للشرطة في حالة النقص العددي لمواجهة الفوضى والصحيحة لا يمكن سوى أن تقع في العنف، يبدو هذا التبرير غير مقنع أولا لأن بابون يتمتع بخبرة معتبرة في مادة تعضيد عمليات الأمن الحضري على صعيد واسع في حالة مظاهرة أو تمرد[3] أثناء أزمة 13 ماي 1853 التي أدت إلى سقوط الجمهورية الرابعة عبر المحافظ على اعتزازه بصد القوات الشيوعية التي جاءت من " الضاحية الحمراء" عن طريق إقامة حواجز الشرطة في الأبواب الرئيسية للعاصمة، لقد حدثت عملية تجريبية عامة لهذا السيناريو ستة أشهر فقط قبل 17 أكتوبر أثناء انقلاب الجنرالات في مدينة الجزائر، قام بابون وقتها بتنظيم حزام دفاعي حول باريس بينما

[1] ميشيل لوفين: حملة اكتوبر... المرجع السابق، ص179.
[2] كريمة قدور: المرجع السابق، ص33.
[3] عمر بوداود من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل ت.ر أحمد بن بكلي، طبعة خاصة، بوزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2007، ص180.

كانت أفواج المضليين تهدد بالاستيلاء على المدينة، وفور أن وضع المحافظ يده على نسخة من مخطط ج.ت. و كان على أتم اطلاع بالتدابير اللازمة[1]، أرسل تعليماته إلى قادة كتائب الشرطة البلدية الستة إلى سرايا الدرك المتنقل وإ لى سريتي السلك الجمهوري للأمن علاوة على ذلك كان بابون وبفضل الوثائق المحجوزة، بأن المظاهرة ستكون سلمية تماما وتشتمل على النساء والأولاد فأخبر ضباطه بذلك، كانت القوات الموضوعة تحت سلطة المحافظ، وهم رجال قساة، ذو خبرة مدججين بالهراوي وبالمسدسات الرشاشة، أبعد عن كونها غير كافية لأنها لم تكن في أي وقت من الأوقات على تخوف من فقدان السيطرة على المظاهرة[2] وصول الجزائريين بمجموعات منفصلة عن طريق المداخل الكبيرة وبالمترو، موزع في عدة ساعات قد شكل بالنسبة للشرطة وضعية سهلة التحكم سمح لها بنقل المتظاهرين في الحافلات نحو مراكز الحبس المؤقت أخيرا كانت الشرطة في وضعية جعلتها بعيدة عن وضعية الفزع، ووجدت هذه المظاهرة الفرصة السانحة التي كانت تنتظرها، لكي تثأر لنفسها من ذلك العدو الممقوت الذي كان يغتال أعوان الشرطة والذي شكل لأول مرة هدفا مرئيا سهلا، كانت العون راؤول لوتار كالتالي:" كان ذلك حلمنا، وقد قلت بأنه سيأتي يوم، يوم مهما يكن يقترفون فيه الغلطة الصبيانية المتمثلة في الخروج جماعيا، أليس كذلك... والتمكن من تصفية حساباتهم بادر الرجال وكانوا على علم بأن ظهورهم محمية من طرف بابون منذ خطابه في 02 أكتوبر إلى الرد بعجالة على التعبئة[3]، عندها شرعنا في الاعتراف من مرجل تلك الأشياء، حاول كل واحد أن يجد لنفسه أجمل شيء من تلك الأشياء أجمل رأس للتكسير" كان المحافظ يصف دوما أحداث 17 أكتوبر على أنها عمل دفاعي بطولي عم مقر الحكومة قلب السلطة الجمهورية المهددة من طرف الإرهابيين "وحش شرير" على استعداد تام لإشغال فتنة فتاكة مع أن الأحداق قد أثبتت بأن العنف كان من جانب الشرطة حصريا[4].

[1] علي تابليت: المرجع السابق، ص13.
[2] المرجع نفسه، ص14.
[3] جيم هوس نيل ماك ماستر: المرجع السابق، ص98.
[4] إدريس خيضر: المرجع السابق، ص395.

كان محمد زواوي باتصال وثيق مع اللجنة الفدرالية، التي اتخذت مقرها بمدينة كولوني هو الذي تكفل بتنظيم مظاهرة 17 أكتوبر تحقيق لذلك، قسم المنطقة الباريسية إلى عدة قطاعات كان على الجزائريين انطلاقا منها أن يوجهوا إلى نحو مختلف نقاط التجمع في مركز المدينة بشكل تفحص تلك المناطق أفضل وسيلة لفهم التعقيد بل الغلط الذي شهدته أوضاع تلك الليلة[1].

[1] علي هارون: المرجع السابق، ص487.

المبحث الثاني: رد فعل الحكومة المؤقتة.

جاء على لسان الرئيس فرحات عباس ما يلي: " إن ما جرى وما يجري في عاصمة الجزائر وفي المدن الجزائرية الرئيسية يثير الغضب والاستنكار، إن مثل هذه الجرائم عندما ترتكب ببرودة وتحجز ضد شعب أعزل في عصرنا الحاضر تدل على أن عصر التوحش لم ينته[1].

كما يظهر لنا موقف الحكومة المؤقتة من خطاب بن يوسف بن خدة كالتالي: "إن المشكلة الآن لا تنحصر في أن نقنع أنفسنا بضرورة الكفاح ضد الاستعمار، إنما هي على الأصح العمل على الوصول إلى الطرق الملائمة المجدية لتعزيز التضامن الفعال ومساعدة الشعوب المكافحة"[2].

وأيضا: " إزاء تشديد المقاومة المسلحة في الجزائر، وما تقوم به الجماهير يوميا هناك من أعمال مجيدة، تحاول الحكومة الفرنسية أنم تخفي وسائلها وأساليبها تحت ستار الاستعمار الجديد، لكن بالرغم من الحرب التي عاشتها طيلة سبعة أعوام وبالرغم من حشد ثمان مائة ألف جندي فرنسي في الجزائر، فإن فرنسا لم تتمكن من أن تفرض على شعبنا أي حل بالقوة، ولم تفلح في النيل من وحدة هذا الشعب ومن عزمه على متابعة الكفاح حتى النصر التام، مما حمل فرنسا على اعترافها بهذا الحق سنتان لم تدخر خلالها فرنسا وسعا لتجريدها هذا الحق من كل قوة إيجابية[3].

"إن أضمن وسيلة تساعد على تقرح القضية الجزائرية هي تضامننا لإحباط مناورات الاستعمار، وسوف تعمل الحكومة الجزائرية من ناحيتها على تجنيد جميع إمكانياتها للحصول على استقلال حقيقي يستند إلى وحدة الشعب ووحدة الأراضي، كما أنها ما

[1] مسعد فريدة، ومعيفي سماح، جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1954-1962، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر (lmd) في تخصص تاريخ معاصر ، تبسة، سنة 2012، ص64.
[2] يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، من وثائق جبهى التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962، القسم الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2009، الجزائر، ص168.
[3] المرجع نفسه، ص169-170.

تزال على استعداد لاستئناف المفاوضات مع الحكومة الفرنسية لطالما كانت هذه الحكومة مستعدة لأن تضمن المستوى الإيجابي للتصفية الضرورية للاستعمار[1].

" كذلك في بيان للرئيس بن يوسف بن خدة باسم الحكومة المؤقتة وذلك يوم الثلاثاء 24 أكتوبر 1961" إن القمع العسكري والبوليسي المسلط على الشعب الجزائري، يشكل إبادة منظمة تزداد خطورتها تفاقما يوما بعد يوم، إن التنكيل بالشعب يتضاعف بمرأى ومسمع من البوليس والجيش الاستعماريين[2].

" إن هذا القمع يشتد مرة أخرى، بشمول لم يسبق له مثيل..، ففي فرنسا يقتل الوطنيون الجزائريين ويلقى عليهم القبض ويطردون، لكل ذلك لأنهم عبروا بصفة سلمية عن إرادتهم في تحرير بلادهم، وعن عزمهم على معارضة إجراءات التفرقة العنصرية التي تسلط عليهم[3].

لإن كانت الحكومة الجزائرية ومعظم الأحزاب السياسية الجزائرية أحجمت عن الكلام فيما جرى من جرائم فرنسية وخلال حرب التحرير 1954-1962 وما قبل، فإن هناك منظمات جزائرية أثرت الحديث في الموضوع ونظمت ندوات في هذا الموضوع مثل، منظمة 8 ماي 1945 والتي أسسها المناضل بشير بومعزة والذي كان أول من فتح النار على الجرائم الفرنسية في 1945 وجرائمها في 17 أكتوبر 1961 تحت قيادة " موريس بابون" وقد تحركت منظمة أبناء الشهداء وطالبت برفع القضية أمام المحاكم ضد الجرائم اللاإنسانية التي ارتكبها الجيش الفرنسي تحت أوامر القيادات السياسية في الجزائر[4].

[1] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 171.
[2] سعدي بزيان، جرائم موريس بابون، المرجع السابق، ص29.
[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 172.
[4] مسعد فريدة، معيفي سماح، المرجع السابق، ص39.

المبحث الثالث: رد فعل الشعب الجزائري ورد الفعل الفرنسي.

1- رد فعل الشعب الجزائري:

عندما نظم زعماء الفدرالية المظاهرات لم يدركوا أنهن سيقمعون، وأن القمع سيكون دامي، حتى بمشاكرة النساء في المظاهرات، وبالرغم من المعتقلات والاختفاءات إلا أن مناضلي الجبهة تأكدوا أن المظاهرة قد حققت الهدف وأن المهاجرين مع الجبهة، في 20 أكتوبر أرسلت اتحادية فرنسا نداء للفرنسيين[1]، كان صداه ضعيف في الصحافة: فرنسيون، فرنسيات، عمال، طلبة ومفكرين مناضلي الأحزاب، نقابات العمال، حركات الشباب، رجال ونساء، الآراء والاعترافات، فدرالية فرنسا للجبهة التحريرية تدعوكم إلى:

- التأني التام في المصانع مواقع بناء الأحياء، الجامعات، مع العمال وجميع المهاجرين الجزائريين.
- الدفاع في الطرقات والمباني والأماكن العمومية عن الجزائريين ضحايا البوليس العنصري. تطالب استئناف المفاوضات مع الحكومة المؤقتة، واتخاذ حل سلمي وعادل لإنهاء الكابوس الذي يعيشه شعبنا[2].

بالنسبة لمحمدي الصادق، فإن مدى القمع يعكس الصفة السلمية للمظاهرات، وآخرون يشاطرونه الرأي، إخواننا وأخواتنا لم يخالفوا الأوامر المعطاة، لكن الغضب كان كبيرا في قلوبهم.

ويذكر إنوي: " نقترح تصعيد أعمالنا المسلحة أثناء ساعات حضر التجول لم تضم الفدرالية بأي هجوم.

[1] سعد دحلب، التعذيب الاستعماري في الجزائر، فنونه وأساليبه الوحشية، مجلة المجاهد، العدد 08، ج1، الجزائر، 1957، ص25.
[2] علي تايليت، في الذكرى 37 لمعركة 17 أكتوبر 1961، مجلة أول نوفمبر، العدد 160، 1998، ص13.

لكن اللجنة الفدرالية لاتحادية فرنسا لجبهة التحرير لم تعد أكثر في قرار 17 أكتوبر للتوقف عن الهجمات ضد الشرطة، لا أكثر من جهة أخرى، التجار الجزائريين أغلبهم غلقوا المحلات يوم الأربعاء 18 أكتوبر 1961، مفتشين وقد أجبروهم على فتح محلاتهم ولكنهم أعادوا غلقها، حين انصرفوا المفتشين في بعض المقاهي، تفتح من طرف الأمن، ثم تغلق وقد تكررت العملية أكثر من 04 مرات[1].

وإ ن كانت الحكومة الجزائرية معظم الأحزاب السياسية الجزائرية أمسكت عن الكلام غير المباح فيما جرى من جرائم فرنسية خلال حزب التحرير 1954-1962 وما قبل فإن هناك منظمات أثرت الحديث في الموضوع ونظمت ندوات في هذا الموضوع مثل منظمة 8 ماي 1945 والتي أسسا المناضل بمشير بومعزة والذي كان أول من فتح النار على جرائم فرنسا في 1945 وجرائمها في 17 أكتوبر 1961 تحت قيادة موريس بابون[2] « MAURICE PAPON » عندما تظاهر المجاهدون الجزائريون في شوارع باريس في مظاهرة سلمية احتجاجا على عنصرية موريس بابون وجرائمه وفر من حظر التجول على المهاجرين في باريس وضواحيها، غير أن بشير بومعزة بعد أن أصبح رئيسا لمجلس الشيوخ ضرب صفحا عن هلذا الموضوع لم يعد يهمه، أو يحتل الصدارة في اهتماماته والجدير بالذكر أن الأستاذ محمد قرصو حل محله في جمعية 8 ماي 1945 وقد تحركت تحت " منظمة أبناء الشهداء" وطالب برفع القضية أمام المحاكم ضد الجرائم اللاإنسانية التي ارتكبها الجيش الفرنسي تحت أوامر القيادة السياسية في فرنسا[3].

وفي رأي آيت أحمد فإن تاريخ الثورة الجزائرية قد زيف !!! وظهرت طبقة تتمتع بكل الامتيازات، وطبقة أخرى مهمشة سياسيا واجتماعيا وثقافيا وقد أوجد النظام الجزائري الحالي نظاما عنصريا شبيه بنظام « INDIGENE » الأنديجان "الأهالي"

[1] سعد دحلب: التعذيب الاستعماري في الجزائر، مجلة المجاهد، المصدر السابق، ص26.
[2] سعدي بزيان، جرائم موريس بابون، المرجع السابق، ص34.
[3] المرجع نفسه، ص19.

الذي نعرفه في زمن الاستعمار الفرنسي، وهناك اليوم في ظل هذا النظام "الأندجان" آخر.

ويعتقد آيت أحمد أن الجزائر خسرت في حياتها السياسية شخصيتين بارزتين هما: الشهيد العربي بن مهيدي، الذي قتلته جنرالات فرنسا والشخصية الثانية هو عبان رمضان، الذي قتله «LE M. A.L.G » مصالح مخابرات عبد الحفيظ بوصوف[1]، فكان الاثنان أعطيا الأولوية للسياسيين العسكريين وذلك بعد غلق الطريق أمام "العقداء" الكولونيلات ولا شك أنه لو بقي هذان الرجلان أحياء لتغيرت ثورتنا !!.

ونحن نختلف مع آيت أحمد في هذه الأطروحة فإن عبان رمضان رحمه الله بماضيه السياسي المعروف لم تكن أطروحته التي استبعد فيها الإسلام والعربية أطروحة تخدم الجزائر، فأثار عبان رمضان مبادئه في مؤتمر الصومام وتجلت مواقفه، ونحن لا نملك أدلة على التهم التي وجهها له علي كافي في مذكراته والتي اتهم فيها عبان رمضان بأنه كان عميلا لفرنسا[2].

وقد نشرت جريدة " لاكروا" المسيحية في عددها الصادر في 05 جانفي 2001 اعترافات ووجهة نظر وشهادة للجنرال رشيد بن يلس خريج المدرسة العليا الجزائرية في باريس، وقد شغل الجنرال بن يلس منصب قائد القوات البحرية الجزائرية منذ سنة 1976 إلى 1981 وهو حاليا ضابط متقاعد.

وهذا رأيه في الشجار الدائر في فرنسا حول التعذيب والقتل الجماعي الذي قام به جنرالات فرنسا وجيشها في الجزائر خلال ثورة نوفمبر 1954 إلى غاية استقلال الجزائر، يقول الجنرال بن يلس " بعد تتبعي للحوار الدائر حول التعذيب الذي جرى في الجزائر خلال حرب التحرير1954 -1962 [3] من طرف الجيش الفرنسي، قلت لعل هذا يندرج في إطار الحوار الفرنسي- فرنسي DEBAT FRANCO »

[1] سعدي بزيان، جرائم موريس بابون، المرجع السابق، ص35.
[2] سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر، المرجع السابق، ص50.
[3] سعد دحلب، التعذيب الاستعماري في الجزائر، مجلة المجاهد، المصدر السابق، ص27.

« FRANÇAIS من جهة، ومن جهة أخرى قلت أيضا لعل هذا الحوار سينهض ضمير الذين لهم ضمير لفتح حوار مماثل عندنا في الجزائر، فالجزائريون ليسوا بعيدين عن الاتهام، وأحي في البداية المثقفين والعسكريين الفرنسيين والجنود الذين عملوا تحت قيادة الجنرال " دولا لوردير" والذي شجنوا التعذيب والقتل الجماعي الذي ارتكبته جنرالات وجيش فرنسا ومصالحهم الأمنية ضد الشعب الجزائري وعلق على اعترافات الجنرال بول وأوساريس الذي اعترف بأنه شخصيا قتل بيديه 24 جزائري[1].

والذي ينتظر وهو يدلي بهذه الاعترافات أن يتلقى تهاني وتقدير على أعماله، كما نشاطر الرأي الجنرال بن يلس بأن هناك جرائم ارتكبها النظام الجزائري وتجاوزات فاقت الحدود ضد المواطنين الجزائريين وهناك أبرياء ذهبوا ضحية هذا الوضع ومن حق المواطنين الجزائريين طرح هذا الموضوع ومناقشته، أما جرائم فرنسا في الجزائر فهو موضوع آخر لا يمكن ربطه بتجاوزات النظام الجزائري في الدولة المستقلة، ونرى اليوم عبر تتبعنا للصحافة الفرنسية إزاءهم عندما تركتهم وتخلت عنهم تحت رحمة جبهة التحرير وجيش التحرير بل إن بعض هؤلاء "الحركة" اعتبروا قتل حوالي 150 ألف حركي من طرف جيش وجبهة التحرير[2] خلال حرب الاستقلال جرائم ضد الإنسانية وينسون هم أنفسهم جرائمهم التي ارتكبوها في حق الوطنيين الجزائريين عندما وصفوا أنفسهم في خدمة العدو وضد شعبهم في الجزائر وفي المهجر وقد كان موريس بابون محافظ شرطة باريس 1958-1967 في عهد حكومة الجنرال ديغول قد كون كتائب من الحركة في ضواحي باريس وزرعهم في الأحياء التي يتواجد فيها الجزائريون بكثرة وارتكبوا من جرائم ما يندى لها الجبين[3].

[1] سعدي بزيان، جرائم موريس بابون، المرجع السابق، ص ص 20-21.
[2] سعد دحلب، المصدر السابق، ص28.
[3] وزارة المجاهدين، من يوميات الثورة الجزائرية، 1954-1962، ص50.

2- رد الفعل الفرنسي:

شهدت الساحة الفرنسية العديد من الاستنكارات بالغة الأثر والتي تندد بالأساليب التي استعملتها الشرطة الفرنسية تجاه الجزائريين وجاءت هذه الاستنكارات من طرف النقابات العالمية، الاتحاديات والمنظمات، وحتى من طرف الشعب نفسه، حيث نشر مكتب اتحاد النقابات بلاغا جاء فيه بالخصوص: إن المكتب يحتج من القمع المسلط بدون تمييز ضد الرجال والنساء، والأطفال الذين تظاهروا في هدوء احتجاجا منهم على التدابير، التي تمس حريتهم الشخصية، ومن حقهم في العمل والحياة، إن هذا التكالب العنيف ضد العمال الجزائريين، يبرز من جديد التواطؤ الموجود بين السلطة الديغولية وعناصر المنظمة المسلحة البشرية، إن مكتب اتحاد النقابات ناحية السين يعرب عن تضامنه العملي، والأقوى مع العمال الجزائريين، ينحني خشوعا أمام القتلى وضحايا القمع الفظيع[1]، وبعد أن ألح المكتب على ضرورة رفع منح التجول المسلط على العمال الجزائريين إنما هو نص استثنائي يزيد بطريقة مأساوية لا تطاق في خطورة وضعية العمال[2]، وبعد ذلك الطابع العنصري والفائي الذي تكتسبه عمليات القمع ضد الجزائريين أضاف البلاغ يقول: إن المكتب يلح من جديد على ضرورة الاستئناف العاجل للمفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بغية الوصول إلى أي قرار سلم في الجزائر، أما المكتب الكونفدرالي[3]، فقد سجل هو بدوره ما سبق ثم زاد، طالب بإطلاق سراح المسجونين الجزائريين، ووجه تحياته إلى العمال الذين وقفوا وقفة حازمة، ودافعوا عن إخوانهم مثلما وقع في معامل رونو للسيارات، وفي شركات أخرى، فقد احتج العمال ضد عمليات القمع والاضطهاد ضد الجزائريين في فرنسا وذكر الاتحاد في بلاغه بأن المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية، هي وحدها التي بإمكانها أن تضع حدا لحرب الجزائر، ولجميع العواقب الناتجة عنها، والمكتب يندد

[1] سعد دحلب، التعذيب الاستعماري في الجزائر، فنونه وأساليبه، مجلة المجاهد، المصدر السابق، ص29.
[2] علي هارون، المرجع السابق، ص476.
[3] سعدي بزيان، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين، المرجع السابق، ص30.

بكل التدابير القمعية الموجهة ضد الجزائريين في ناحية باريس[1].

أما اليسار الفرنسي صديق القضية الجزائرية، فقد ندد بالأعمال العنصرية للشرطة الفرنسية.

أما الحزب الاشتراكي الموحد، ففي الوقت الذي قبل فيه مبدأ استقلال الجزائر، ليس فقط من طرف الأغلبية الساحقة للشعب الفرنسي، لكن أيضا من طرف الحكومة نفسها حيث صرح هذا الحزب قائلا: إن المكتب الوطني للحزب الاشتراكي الموحد يؤكد بأن هذه العمليات هي نفسها نتيجة للقمع الفظيع المسلط على العمال الجزائريين، منذ عدة سنوات من اعتقالات، وتعذيب، ونقل واختفاءات، ومحتشدات، حيث الإرهاب المنظم من طرف جنود الحركة، إن الذين يريدون إقرار السلم في الجزائر من واجبهم إيجاد الظروف اللازمة لذلك في فرنسا، منذ الآن يجب أن نمكن الجزائريين في فرنسا، من وسائل الحياة الكريمةوإ مكانيات الإعراب بكل حرية[2].

أما بالنسبة للحزب الشيوعي الفرنسي فيبدو أن السلطة الديغولية تعمل ما في استطاعتها للريادة من توسيع الهوة بين الفرنسيين والجزائريين، والتي أوجدتها سبع سنوات من الحرب، وهي تهدف إلى جعل وضعية العمال الجزائريين في فرنسا وضعية حرجة وشاقة وأكثر من ذلك دامية، أكثر من الوضعية التي كان عليها مواطنوهم في الجزائر العاصمة، ووهران،وإ ن العمال الديمقراطيين الفرنسيين يحثوا الفرنسيين على أن يقدروا الوضعية حق تقدير، وأن يقروا حسابا لخطورة الحالة المتولدة عن حوادث 17 أكتوبر، ومن واجب كل عامل وديمقراطي فرنسي أن يشعر شخصيا بأنه مهدد من التدابير ذات الطابع الفاشي المتخذ تجاه العمال الجزائريين، هذه التدابير التي يمكن أن تمد إليهم عداوتنا لهم، أما عن حركة السلام، فما يزيد عن ثلاثين ألف جزائري من الناحية الفرنسية تظاهروا سلميا واحتجاجا على التدابير الحكومية العنصرية[3]، حيث

[1] سعدي بزيان، جرائم موريس بابون، المرجع السابق، ص31.
[2] الطاهر بوعنيقة، شهادات من جرائم الاستعمار الفرنسي ضد الهجرة، مجلة المجاهد الأسبوعي، العدد 16، 1419، ص31.
[3] علي هارون، المرجع السابق، ص477.

صرح بأن البوليس قد تمادى في العنف على المتظاهرين مستعملا السلاح، ونتج عن ذلك عدة قتلى وجرحى، كما اعتقل 11538 جزائري، ولم يكن بإمكان الحكومة أم تتجاهل العواقب المنجرة عن تلك التدابير التعسفية العنصرية لأن مثل هذه الأعمال بعد المظاهرات لن يكون لها من نتيجة إلا توتير العلاقات المقبلة بين فرنسا والجزائر الغد.

لقد صرح الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا بأن التدابير الأخيرة المتخذة ضد المسلمين في فرنسا التي تكتسي طابع العنصرية والقمع تهدف إلى إقرار حضر التجول على شمال إفريقيا[1].

وبذلك تبعدهم عن كل حياة عادية، وعن الإصرار على إقرار الأمن والمحافظة على هذا الأمن في مختلف ربوع فرنسا، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنتشر مثل هذه الاعتداءات الخطيرة، الموجهة ضد الإنسان، وحرياته الأولية، والاتحاد الوطني لطلبة فرنسا، يؤكد من جديد بأن المفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، والوصول بهذه المفاوضات إلى هدفها المنشود، هو الكفيل بوضع حد لهذه الوضعيات الدامية[2].

وكان للشخصيات ردود فعل حول هذه الجرائم، حيث وجهوا نداء يقولون فيه بشجاعة وهمة يفرضان الإعجاب، تظاهر العمال الجزائريين ناحية باريس، احتجاجا على القمع المتزايد، وعلى النظام الإرهابي العنصري الذي تريد الحكومة الفرنسية فرضه عليهم، وقد رد البوليس على مظاهراتهم السلبية بحملة إرهابية عنيفة، ومن جديد قتل جزائريون آخرون، لأنهم أرادوا الحياة أحرارا، والفرنسيون ببقائهم صامتين يعتبرون متواطئين في هذه الأعمال الاضطهادية العنصرية التي أصبحت باريس مسرحا لها، والتي تقود بنا إلى تلك الأيام السوداء، أيام الاحتلال النازي كما يصنفون ولوضع حد لهذه المصيبة لا تكفي الاحتجاجات المعنوية،وإ ن المنظمات الديمقراطية ليس فقط

[1] سعد دحلب، التعذيب الاستعماري في الجزائر، مجلة المجاهد، المصدر السابق، ص30.
[2] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص180.

للمطالبة بإيقاف هذه التدابير المهينة ولكن الأعراض عن تضامنهم مع العمال الجزائريين، وذلك لمقاومة تلك العمليات الإرهابية التي تتجدد[1].

بالإضافة إلى لجان وهيئات ومنظمات أخرى، أعربت عن استنكارها للتمييز العنصري الممارس ضد الجزائريين، خصوصا في مظاهرات 17 أكتوبر[2]، ومن بينها لجنة 24 أستاذ في جامعة باريس، اتحاد القوات الديمقراطية، اللجنة الطلابية المناهضة للاستعمار، الجامعة الدولية المناهضة للعنصرية، معهد باستور، طلبة المعهد الكاثوليكي، حيث كان لاستنكارهم صدى كبير، وكان اتحاد الجمعيات اليهودية في فرنسا، حيث دعوا إلى مسيرة احتجاجية ض التمييز العنصري في فرسنا أما التجمع الديمقراطي الجزائري يضم 32 برلمانيا مسلما يلاحظ السهولة التي يقع بها إطلاق النار على المتظاهرين عندما يكونون مسلمين وهو يحتج ضد قرارات الإجلاء التي اتخذت ضد الجزائريين في حين أن التدابير شبيهة بهذه التدابير لم تتخذ ضد المسؤولين عن الفوضى والإضراب، والقائمين بالأعمال القطعية كما هو الأمر في الجزائر[3].

[1] علي هارون، المرجع السابق، ص478.
[2] المرجع نفسه، ص479.
[3] سعدي بزيان، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين، المرجع السابق، ص45.

الخـــــاتمـــة

الخاتمة:

وفي خاتمة عملنا استخلصت أهم الاستنتاجات التالية وهي: استعملت السلطات الفرنسية في استعمارها ضد الجزائر كل الوسائل والأساليب مختلف السياسات لتغلب على الثورة وشل حركتها بالقمع والجرائم .

- إن جرائم موريس بابون كانت من أهم وأبرز أحداث في تاريخ الجزائريين حيث ذهب بها العديد من الجزائريين من مظاهرات قام بها العمال ضد قانون حضر التجول حولها موريس بابون إلى جرائم فضيعة.
- تُعِد جرائم فرنسا شنيعة في حق الجزائريين خاصة وجرائم ضد الإنسانية عامة وقد بلغ الرأي العام الفرنسي والعالمي. وتعد مظاهرات 17أكتوبر نقطة مهمة للدعم التي قام بها العمال الجزائريين للقضية الوطنية ودفع عجلة الثورة إلى الحرية جرائم موريس بابون تبقى بصمة عار في جبين الدولة الفرنسية حيث أنها تبقى الصورة الحقيقية لفرنسا ولمقاومة الجزائريين من أجل الحرية.

الـــمـلاحـــــق

الملحق رقم01: موريس بابون.

المصدر: آن تريستان: صمت النهر، المرجع السابق، ص51.

الملحق رقم02: نموذج عن القتل الجماعي

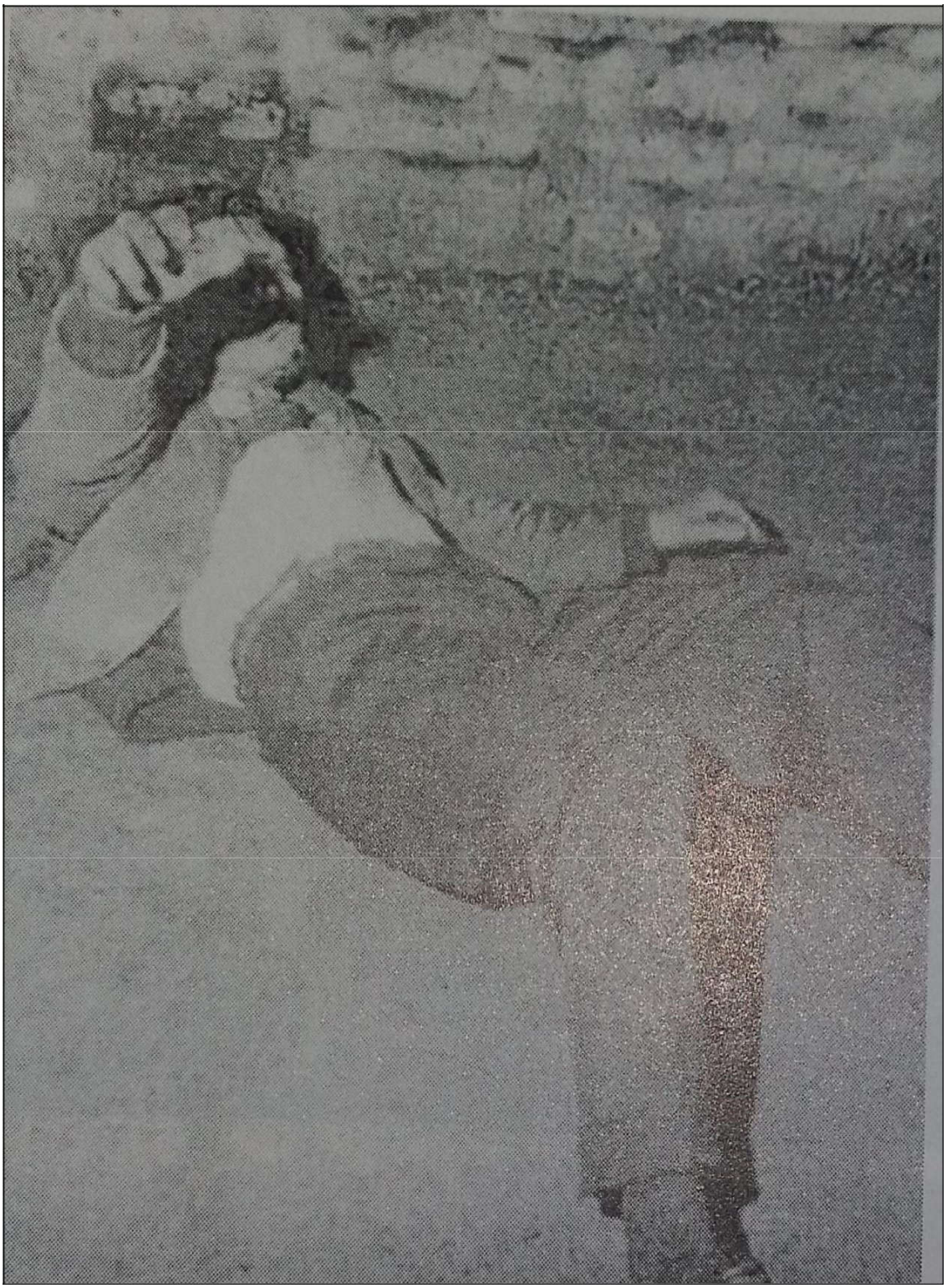

المصدر: آن تريستان: صمت النهر، المرجع السابق، ص55.

الملحق رقم03: تظاهرات في شوارع باريس

المصدر: جيم موس، نيل ماك ماستر: باريس1961، المرجع السابق، ص 168

الملحق رقم04: حملة اعتقالات للجزائريين المتظاهرين

المصدر: آن تريستان: صمت النهر، المرجع السابق، ص 56.

الملحق رقم05: مسيرة المتظاهرين صباحا (17 أكتوبر1961)

المصدر: قراءات في مذكرات مجرم حرب بول أوساريس، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مجلة الراصد، عدد تجريبي، ديسمبر 2001، 33.

الملحق رقم06: تواصل المظاهرات ليلا (الساعة التاسعة)

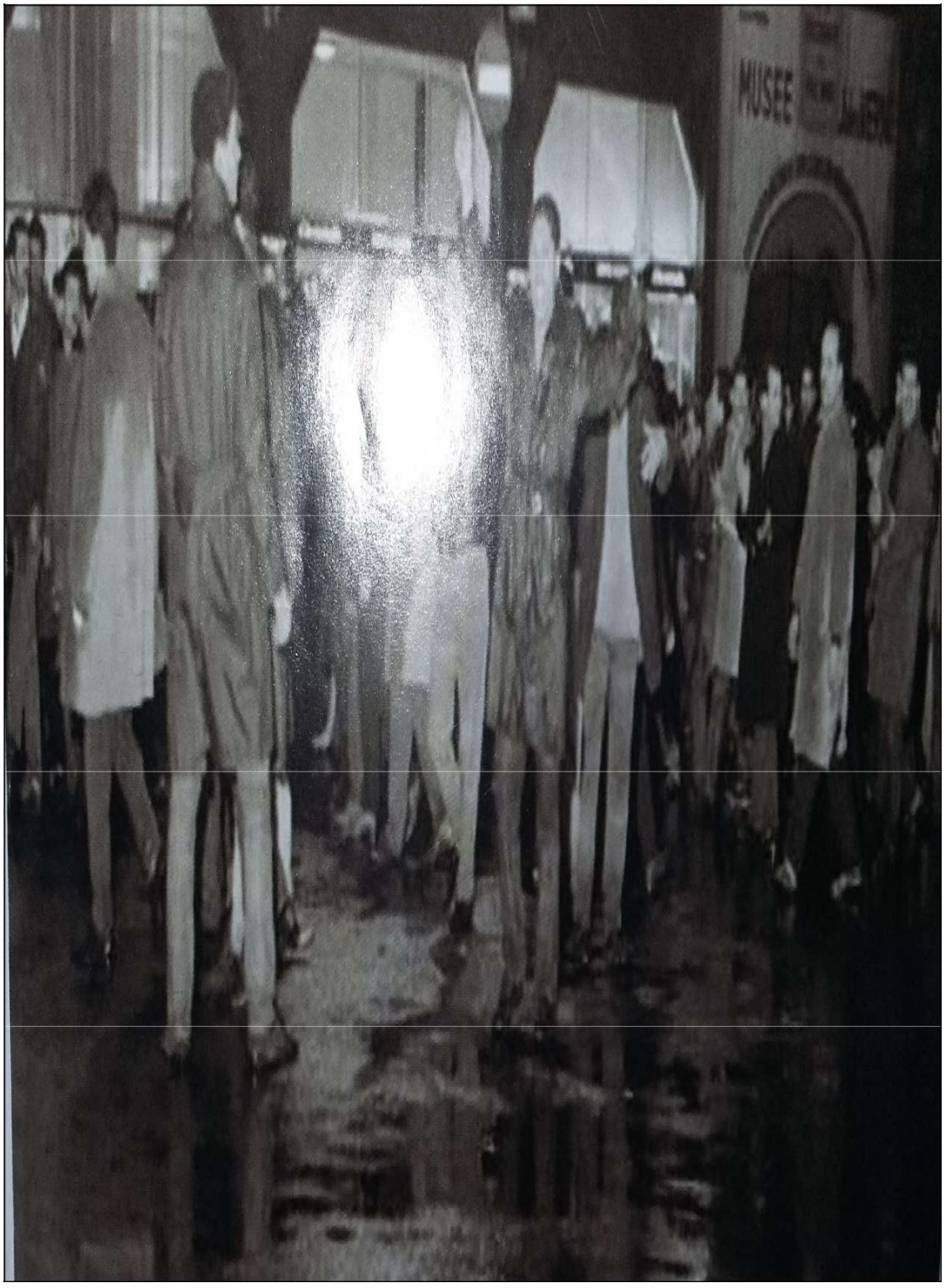

المصدر: آن تريستان: صمت النهر، المرجع السابق، ص 59.

الملحق رقم07: تظاهرات النساء يوم 20أكتوبر 1961

المصدر: ملحقة وزارة المجاهدين، متحف المجاهد الوطني

الملحق رقم08: نموذج عن التعذيب

المصدر: ملحقة وزارة المجاهدين، متحف المجاهد الوطني

الملحق رقم09: خريطة مسيرة 17 أكتوبر 1961

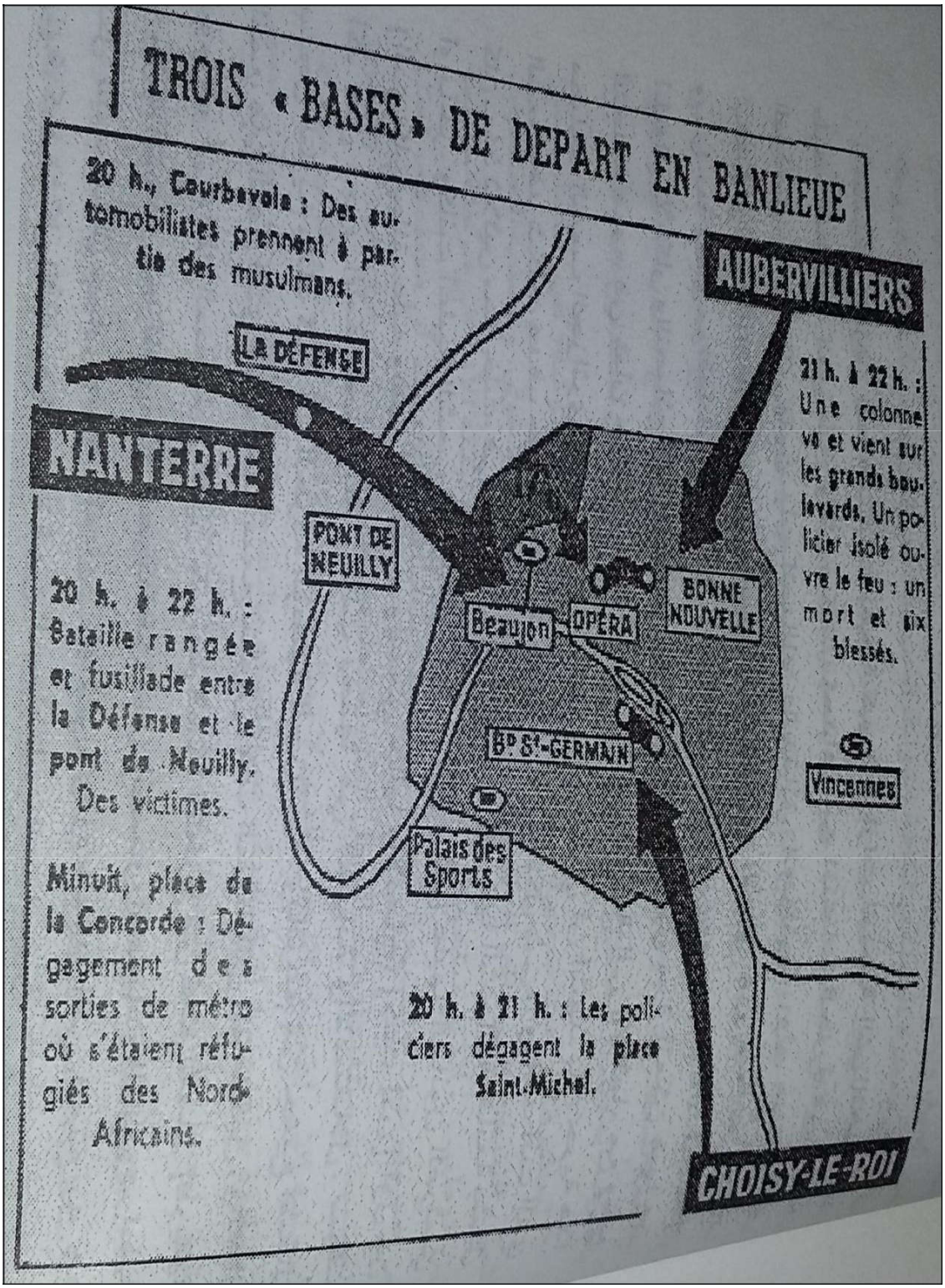

المصدر: جيم موس، نيل ماستر، المرجع السابق، ص 170.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

الكتب:

1- أوساريس بول: صفحات مظلمة في تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر من الاحتلال 1830 إلى الاستقلال 1962.

2- هارون علي: الولاية السابعة بجبهة التحرير داخل التراب الوطني (1954-1962)، تر: الصادق عماري، دار القصبة، الجزائر، 2007-2012.

ثانيا: المراجع

أ- الكتب:

01- آكلي بن يونس محند: سبع سنوات في قلب المعركة: حرب الجزائر في فرنسا 54-62، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، 2013.

02- العسيلي بسام: الثورة الجزائرية، دار طلاس، طبعة خاصة، الجزائر، 2010.

03- بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجوإلى الجنرال أوساريس، صفحات مظلمة في تاريخ الاستعمار الفرنسي، في الجزائر من الاحتلال 1830 إلى الاستقلال 1962.

04- بزيان سعدي: جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961، ط2، دار ثالة للنشر، الجزائر، 2009.

05- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997.

06- بوداود عمر، من حزب الشعب إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، تر: أحمد بكلي، طبعة خاصة، دار القصبة، 2007.

07- بوعزيز يحيى: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962، القسم الثاني، دار الغرب، الجزائر، 2009.

08- تريستان آن: صمت النهر، أكتوبر 1961، وزارة المجاهدين، بئر الخادم، الجزائر، 2012.

09- خيضر إدريس: البحث في تاريخ الجزائر الحديث، 1830-1962، ج2، دار الغرب.

10- صغير مريم: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، 1954-1962، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

11- غربي الغالي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1962، دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر، الجزائر، 2009.

12- لوفين ميشال: حملة أكتوبر العقابية، اغتيال جامعي باريس في 1961، تر: عبد القادر بوزيدة، دار القصبة، 2013.

13- محمد الشريف بن عباس: من وحي نوفمبر: مداخلات وخطب، طبعة خاصة، بوزارة المجاهدين، دار الفجر، 2005.

14- موس جيم: نيل ماك ماستر، باريس 1961، الجزائريون إرهاب الدولة والذاكرة، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر.

15- وزارة المجاهدين: ملحقة المتحف الوطني للمجاهدين، إحياء الذكرى الثالثة وأربعون لليوم الوطني للهجرة.

16- وزارة المجاهدين: من يوميات الثورة الجزائرية، 1954-1962، المتحف الوطني للمجاهد، 1999.

ب- المقالات:

01- بزيان سعدي: جرائم فرسنا 17 أكتوبر 1961 بباريس من خلال المصادر، العدد السادس، المركز الوطني للدراسات والبحث والحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، 2002.

02- بزيان سعدي: صفحات عن دور الجزائريين في المهجر في ثورة أول نوفمبر، 1954، مجلة الذاكرة، دراسة تاريخية للمقاومة والثورة، العدد الثالث، المتحف الوطني للمجاهد، 1955م.

03- بوعنيفة الطاهر: شهادات من جرائم الاستعمار الفرنسي ضد الهجرة، مجلة المجاهد الأسبوعي، العدد 16، 1419.

04- تابليت علي: في الذكرى 37 لمعركة 17 أكتوبر 1961، مجلة أول نوفمبر، العدد 160، 1998.

05- دحلب سعد: التعذيب الاستعماري في الجزائر، فنونه في أساليبه الوحشية، مجلة المجاهد، العدد08، الجزء01، 1957.

06- صاري أحمد: دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية، مجلة المصادر، العدد 01، 1996، المركز الوطني للدراسات والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

07- قدور كريمة: مظاهرات 17 أكتوبر 1961، جرائم ضد الإنسانية، مجلة الراصد، عدد تجريبي، 2001، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

08- قراءات في مذكرات مجرم حرب بول أوساريس، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مجلة الراصد، عدد تجريبي، ديسمبر 2001

09- كافي علي: أعمال توحش رهيبة بالمدن الجزائرية، مجلة المجاهد، العدد 41، 01 ماي 1959م.

ج- المذكرات:

01- تورني رجاء: القتل الجماعي للاستعمار الفرنسي في الجزائر خلالا ثورة التحرير الجزائرية، 1954-1962 إشراف: حفظ الله بوبكر، تبسة، 2007، 2008.

02- مسعد فريدة، معيفي سماح: جرائم الاستعمار في الجزائر، 1954-1962، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، تبسة، 2012.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ-ب-ج
الفصل الأول: مجالات معاملات فرنسا للجزائر قبل قدوم موريس بابون في المرحلة من 1961 إلى 1956.	18-4
المبحث الأول: مجال التعامل السياسي.	11-6
المبحث الثاني: مجال التعامل الاقتصادي.	15-12
المبحث الثالث: مجال التعامل الاجتماعي.	18-16
الفصل الثاني: حياة موريس بابون وأهم جرائمه	33-19
المبحث الأول: التعريف بموريس بابون.	25-21
المبحث الثاني: أهم جرائم موريس بابون.	29-26
المبحث الثالث: مجزرة **17** أكتوبر	33-30
الفصل الثالث: أهم الأحداث والمظاهرات أثناء الثورة التحريرية الناتجة عن سياسة موريس بابون.	47-34
المبحث الأول: تنظيم المظاهرات من طرف جبهة التحرير الوطني.	43-35
المبحث الثاني: أحداث **18** أكتوبر.	45-44
المبحث الثالث: مظاهرات النساء يوم **20** أكتوبر.	47-46
الفصل الرابع: ردود الأفعال المختلفة حول جرائم موريس بابون.	61-48
المبحث الأول: رد الفعل التنظيمي للشرطة.	51-49
المبحث الثاني: رد فعل الحكومة المؤقتة.	53-52
المبحث الثالث: رد فعل الشعب الجزائري ورد الفعل الفرنسي.	61-54
الخاتمة	63
قائمة الملاحق	73-64
قائمة المصادر والمراجع	77-74
فهرس المحتويات	79

عنوان المذكرة: سياسة موريس بابون 1954_1961

ملخص: موريس بابون محافظ شرطة باريس هذا المجرم الذي ارتكب في حق الجزائريين جرائم لتضاف إلى جرائم فرنسا التي لا تعد ولا تحصى منذ احتلالها للجزائر من سنة 1830إلى غاية استقلالها 1962. فذكرى أحداث 17أكتوبر1961 والتي تعتبر أهم الأحداث في تاريخ الثورة الجزائرية، التي اقترف فيها موريس بابون مجزرة فضيعة في حق المهاجرين الجزائريين بفرنسا حينها، ولقد وصف ذلك اليوم باليوم الأسود والدامي، وتأتي هذه الجريمة الفرنسية في حق الشعب الجزائري، انتقاما على خروج متظاهرين جزائريين في احتجاجات سلمية على حظر التجول الذي فرضه "موريس بابون" على الجزائريين دون سواهم فكان مصيرهم القتل والغرق في نهر السين وظلام السجون والتعذيب.

كلمات مفتاحية: فرنسا والجزائر - موريس بابون - مجزرة - جبهة التحرير الوطني - الحكومة المؤقتة – مظاهرات - شرطة باريس.

Titre de la note: La politique de Maurice Babon 1954_1961

Résumé: Maurice Papon, le chef de la police parisienne, est le criminel qui a commis des crimes contre les Algériens et qui s'ajoute aux innombrables crimes commis par la France depuis son occupation de l'Algérie de 1830 à son indépendance en 1962. Les événements du 17 octobre 1961, les plus importants de l'histoire de la révolution algérienne, Le crime français contre le peuple algérien s'est manifesté contre le départ des manifestants algériens lors de manifestations pacifiques contre le couvre-feu imposé par Maurice Baboun aux seuls Algériens. Et pour se noyer dans la rivière Seine et l'obscurité des prisons et la torture.

Mots-clés: France et Algérie - Mauris Babon - Plugger - Front de Libération Nationale - Gouvernement - Manifestations de la police parisienne.

Title of the note: Policy of Maurice Babon 1954_1961

Abstract: Maurice Papon, the police chief of Paris, is the criminal who committed crimes against Algerians to add to France's countless crimes since its occupation of Algeria from 1830 until its independence in 1962. The events of 17 October 1961, the most important events in the history of the Algerian revolution, The French crime against the Algerian people came in protest against the departure of Algerian demonstrators in peaceful protests against the curfew imposed by Maurice Baboun on the Algerians alone. And for drowning in the Seine River and the darkness of prisons and torture. **Keywords**: France and Algeria - Mauris Babon - Plugger - National Liberation Front - Government - Paris police demonstrations.